

دراسة واختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د. سмир إبراهيم عبدالعظيم محمد*

الملخص:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة, واختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية على هذه العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من 2013م حتى 2019م, وذلك لاختبار العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة فى ظل وجود التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل Moderator Variable. مع ضبط العلاقة بينهما من خلال مجموعة من المتغيرات الرقابية الأساسية وهى؛ حجم الشركة, حجم منشأة المحاسبة والمراجعة, الأداء المالى للشركة, صافى راس المال العامل, بالإضافة إلى الرافعة المالية, تاريخ نهاية السنة المالية, وعمر الشركة كمتغيرات رقابية إضافية.

وتوصل الباحث إلى ارتفاع مستويات الإحتفاظ بالنقدية لدى أغلبية الشركات المسجلة بالبورصة المصرية, حيث بلغت فى المتوسط 10%, كما توصل الباحث أيضاً إلى صعوبة تفسير سلوك أتعاب عملية المراجعة فى مكاتب المراجعة المصرية مما يحد من إمكانية تحديد محدداتها بشكل كامل. وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال إجراء التحليل الإضافي, كما تم اختبار مدى متانة أو حساسية النموذج المستخدم فى اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل الحساسية. كما كشفت نتائج الدراسة التطبيقية عن عدم تأثر العلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة بوجود التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل على تلك العلاقة. وفى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها يوصى الباحث بضرورة أخذ مستويات الإحتفاظ بالنقدية لدى الشركات فى الاعتبار عند تسعير خدمة المراجعة وأعتبارها أحد محددات أتعاب عملية المراجعة فى مصر. الكلمات المفتاحية: الإحتفاظ بالنقدية, أتعاب عملية المراجعة, التدفقات النقدية التشغيلية.

* مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بنى سويف

E-mail: Samir.Mohamed@commerce.bsu.edu.eg

Studying and Testing The effect of Operating Cash Flows on the Relationship Between Cash Holding and Audit Fees for Non-Financial Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

Dr. Samir Ibrahim Abdelazim Mohamed*

Abstract

The current study aims to investigate the relationship between the level of cash holding and the value of the audit process fees, and to test the impact of operating cash flows on this relationship. To achieve this goal, an applied study was conducted on non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange for the period from 2013 to 2019, to test the relationship between the level of cash holding and the value of audit fees in the presence of operating cash flows as a Moderator Variable. The study deployed controlling variables to the relationship between those variables through a set of basic control variables, namely, company size, external auditors' size, financial performance, net working capital, leverage, the date of the end of the fiscal year, and company age.

The study found high levels of cash holding in the majority of companies registered on the Egyptian Stock Exchange, reaching an average of 10%. The study also found the difficulty of explaining the behavior of audit fees in Egyptian auditing companies, which limits the possibility of fully defining their determinants. Moreover, the results revealed a positive, significant relationship between the level of cash holding and audit fees for non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. This result was reinforced by conducting additional analysis, and the robustness/sensitivity test of the model used to test that relationship. The results of the additional analysis also revealed that the positive relationship between the level of cash holding and the value of the audit process fees was not affected by the presence of operating cash flows as a moderating variable on that relationship. In light of the results that have been reached, this study recommends the necessity of taking the cash holding levels of companies into consideration when pricing the audit service and considering it as one of the determinants of the audit process fees in Egypt.

Keywords: Cash holding, audit fees, operating cash flows

* Lecturer of Accounting– Faculty of Commerce– Beni Suef University

1- المقدمة

تُقدم المراجعة الخارجية دوراً كبيراً للمجتمع, وذلك من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية التي يتم عرضها للجمهور, وبالتالي زيادة درجة اعتماد مستخدمي هذه القوائم على ما توصله لهم من معلومات, وهي خدمة مضييفة للقيمة, ينبغي على منظميها وممارسيها الإرتقاء بجودتها وتنمية هذه القيمة (شحاته,2012).

وتُعد أتعاب عملية المراجعة Audit Fees التي تُدفع لمراقب الحسابات مقابل تقديم خدمة المراجعة من المحددات الهامة التي لها تأثير مباشر على فاعلية وجودة هذه الخدمة. حيث أكدت دراسة كل من (Sundgren & Svanstorm,2013; Urohghide & Izedonmi,2015) على أن الإنخفاض في قيمة أتعاب عملية المراجعة قد يؤدي إلى إنخفاض مستوى جودة عملية المراجعة, لأن إنخفاض الأتعاب قد يدفع مراقب الحسابات إلى تخصيص عدد غير كافٍ من مراقبي الحسابات المساعدين له والمنوط بهم أداء عملية المراجعة, وتخصيص وقت أقل لعملية مراجعة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة, وذلك حتى تتخفف التكلفة التي يتحملها مراقب الحسابات عند القيام بعمله, لذا يجب أن تكون الأتعاب مناسبة للجهد المبذول في عملية المراجعة.

لذلك يُعد تسعير خدمات المراجعة Pricing of Audit Services أحد الموضوعات المثيرة للاهتمام للعديد من الباحثين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة. وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف في طرق البحث المستخدمة في الدراسات السابقة في هذا المجال, إلا أن معظم هذه الدراسات كانت تتعقب هدف واحد وهو إدراك وتحديد العوامل المحددة لأتعاب عملية المراجعة, حيث أن إدراك هذه العوامل سيكون هام لكل من مراقبي الحسابات وأصحاب العمل. ومن المعروف في بيئة الممارسة المهنية أن قيمة أتعاب المراجعة غالباً ما تكون مرتفعة وقد تكون باهظة بالنسبة لمعظم الشركات التجارية الصغيرة أو الشركات ذات الوضع المالي المنخفض, بأستثناء الشركات الكبيرة التي لا تجد أي صعوبة في دفع قيمة أتعاب عملية المراجعة أياً كانت قيمتها, وبالتالي, فمن وجهة نظر أصحاب الشركات, أن إدراك وتحديد العوامل المحددة لقيمة أتعاب المراجعة, قد يساعد في تخفيض قيمة تلك الأتعاب, إما أثناء مرحلة التعاقد والتفاوض مع مراقب الحسابات أو عن طريق التحكم في تلك العوامل التي تحدث داخل المنشأة. على الجانب الآخر, فإن إدراك مثل هذه

العوامل من قبل مراقبي الحسابات يجعلهم قادرين على تسعير خدماتهم بشكل أكثر ملاءمة (Gist,1992).

وعلى الرغم من الإهتمام الكبير الذى حظيت به قضية الأتعاب, إلا أنه لا يوجد معايير واضحة ومحددة لتحديد قيمة الأتعاب لكل عملية مراجعة, وذلك بسبب التركيبة المعقدة التى يتسم بها سوق المراجعة. الأمر الذى نتج عنه جدل علمى بشأن كيفية تحديد أتعاب المراجعة ومدى تأثرها بالعوامل المختلفة داخل المنشآت (مشابط,2021).

من ناحية أخرى, تُعتبر النقدية أصلاً إستراتيجياً ذو قيمة, وشريان الحياة فى أى كيان تجارى, وأحد أهم أدوات السياسة الاستثمارية فى الشركات العالمية فى وقتنا الراهن, هذا فضلاً عن كون النقدية مصدراً لزيادة الثقة فى المعاملات وجزءاً جوهرياً من إجمالى الأصول بالشركة (Hilgen,2015). وقد قدرت العديد من البحوث التطبيقية أن حجم الأصول النقدية المحتفظ بها بالشركة فى عدد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وإنجلترا واليابان ومنطقة اليورو بحوالى 7.75 تريليون دولار فى الفترة من 2003 إلى 2011, كما فُدرت متوسط نسبة النقدية بـ 13% من إجمالى أصول الشركات فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية, وفرنسا, والبرازيل, وفى الشركات الأوروبية عامة بنسبة 15% وأكثر من 20% فى الشركات الصينية (LaCava,2016; Dittmar,2007). ويقصد بالإحتفاظ بالأصول النقدية, تكوين الشركات لأرصدة نقدية متراكمة تزيد عن الاحتياجات التقليدية وبالقدر المثالى الذى يُحدث التوازن بين الإيراد الحدى والتكلفة الحدية لهذه النقود (Cai,2016).

لذلك أصبحت الإدارة الفعالة للنقدية المتاحة لدى الشركات أمراً ضرورياً وأحد الوظائف الأساسية للإدارة المالية. فقد يتسبب انخفاض مستوى النقدية داخل الشركات فى حدوث مشاكل تتعلق بعملياتها اليومية. فى المقابل, قد يؤدي ارتفاع مستوى النقدية إلى تقويت فرص استثمارية متاحة ذات قيمة عالية صافية موجبة. لذلك يتحدد المستوى الأمثل للإحتفاظ بالنقدية Optimal Level of Cash Holding وفقاً لنظرية المقايضة The Trade-off Theory من خلال المفاضلة بين التكاليف الحدية مثل؛ تكاليف الفرصة البديلة, وتكاليف الوكالة, وانخفاض العائد, والمشكلات الضريبية, والمنافع الحدية مثل؛ انخفاض تكاليف المعاملات, وتخفيض المخاطر,

وتقليل احتمالات التعثر المالي, وتجنب احتمالات زيادة تكلفة التمويل أو حتى نقص البدائل التمويلية (Farinha et al.,2018).

في المقابل, كشفت العديد من الدراسات ذات الصلة أن المستويات المرتفعة من النقدية بغرض الاحتفاظ قد تؤدي لتفاقم مشاكل الوكالة وتعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم, لأنها توفر للمديرين فرصة للتربح الإداري دون وضع أنفسهم في موضع للرصد والمتابعة والقيود الناشئة عن التمويل الخارجي, كما تسمح لهم ببناء إمبراطورية Empire Building والاستثمار في مشروعات لا تضيف قيمة حقيقية للمنشأة, وهو ما يدمر قيمة المنشأة (Chen,2014; Kim et al.,2017; Qi et al.,2015; al.). وعلى هذا فإن تزايد مستوى النقدية بغرض الاحتفاظ داخل المنشآت من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة قيمة أتعاب عملية المراجعة بقدر زيادة تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين حملة الأسهم والإدارة (Griffin et al., 2010).

وقد تناولت بعض الدراسات الأجنبية (Mohammadi et al.,2018; Benjamin et al.,2015; Griffin et al.,2010; Gleason et al.,2017; Lee & Lim,2021) العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب المراجعة. حيث اتفقت النتائج التي تم التوصل إليها على وجود تأثير سلبي للإحتفاظ بالنقدية على أتعاب المراجعة. وأوضحت تلك الدراسات أن الإحتفاظ بمستويات مرتفعة من النقدية عن الحد الأمثل لها قد يؤدي إلى زيادة أتعاب عملية المراجعة نتيجة زيادة مشاكل الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم, الأمر الذي يستلزم بذل المزيد من الجهد والوقت من مراقب الحسابات, إضافة إلى التقدير المرتفع للمخاطر التي قد يتعرض لها مراقب الحسابات.

وتمثل التدفقات النقدية دوراً محورياً في العديد من القرارات المالية, ونمط تقييم الأوراق المالية, وطرق تقييم المشروعات الرأسمالية (Zahedi,2015). مما يعنى أن التدفقات النقدية قد يكون لها تأثير على مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة. وبناءً على ذلك, يمكن القول أن الإحتفاظ بالنقدية يمكن أن يكون له تأثير على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وهو ما أشارت له نتائج الدراسات السابقة والتي تم إجراؤها في بيئات مختلفة, وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مدى إمكانية وجود دليل عملي على هذه العلاقة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية, وهل يؤثر مستوى التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل على تلك العلاقة؟ هذا ما سيجيب عنه هذا البحث نظرياً وعملياً.

1/1 مشكلة البحث

حظيت قضية تحديد أتعاب عملية المراجعة ومحددات تلك الأتعاب باهتمام الكثير من الباحثين في الآونة الأخيرة, حيث تناولت العديد من الدراسات (Naser & Hassan,2016; Pham et al.,2017; Ali et al.,2018; MohammadRezaei et al.,2018; Jizi & Nehme,2018) بعضاً من تلك المحددات. ووفقاً لنتائج تلك الدراسات يوجد العديد من المحددات التي تؤثر في تحديد قيمة أتعاب عملية المراجعة, ومن تلك المحددات ما هو متعلق بمنشأة المحاسبة والمراجعة (مثل؛ حجم منشأة المراجعة, ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات), ومنها ما هو متعلق بمنشأة عميل المراجعة (مثل؛ حجم المنشأة وربحياتها والمخاطر المرتبطة بها, وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة).

وبالرغم من أهمية المحددات السابقة, إلا أن هناك بعض المحددات الأخرى التي مازالت محل جدل ونقاش في الأدب المحاسبي ولم تلق الاهتمام الكافي بعد, مثل سياسة الاحتفاظ بالنقدية التي تعتبر أحد الاتجاهات الناشئة في أسواق رأس المال, والتي لها تأثير واضح على تحديد قيمة أتعاب عملية المراجعة, وذلك وفقاً لما أكدته العديد من الدراسات السابقة في ذلك المجال (Mohammadi et al.,2018; Benjamin et al.,2015; Griffin et al.,2010; Gleason et al.,2017; Lee & Lim,2021). حيث اتفقت نتائج تلك الدراسات على أن أحد مصادر تكاليف الوكالة هو وجود مستويات مرتفعة من التدفقات النقدية داخل الشركات, وأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة قيمة أتعاب عملية المراجعة بسبب زيادة تكاليف الوكالة في تلك الشركات الناتجة من تعارض المصالح بين حملة الأسهم والإدارة. ومن الجدير بالذكر, أنه على الرغم من وجود بعض السمات المشتركة بين التدفق النقدي الحر Free Cash Flow وبين الاحتفاظ بالنقدية, إلا أن هناك اختلافات كبيرة بينهما. فالتدفق النقدي الحر هو مقياس سنوي مشتق من الربح السنوي المعدل Adjusted Annual Profit, بينما يعتبر الاحتفاظ بالنقدية مؤشراً على الأرصدة النقدية المتراكمة في قائمة المركز المالي, ويمكن أن تكون أكثر بكثير من التدفق النقدي الحر, مما يعني أن التدفقات النقدية قد يكون لها تأثير على مستوى الاحتفاظ بالنقدية (Benjamin et al.,2015).

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات الآتية: هل تؤثر سياسة الإحتفاظ بالنقدية على أتعاب عملية المراجعة؟ وهل تتأثر العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة بوجود التدفقات النقدية التشغيلية؟ وأخيراً إذا كانت بعض الدراسات السابقة في دول وبيئات مختلفة قد اثبتت العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة, فهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وُجد فما هي دلالاته المهنية؟.

2/1 هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة. بالإضافة إلى اختبار مدى تأثر هذه العلاقة بوجود التدفقات النقدية التشغيلية, وذلك على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013 إلى 2019.

3/1 أهمية ودوافع البحث

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه يُعد امتداداً للدراسات المحاسبية التي تبحث في العوامل المحددة لقيمة أتعاب عملية المراجعة, كما تُعد تلك الدراسة - في حدود علم الباحث- الدراسة الأولى التي تبحث في أثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية المراجعة في الأسواق الناشئة, ومدى تأثر تلك العلاقة بوجود التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل.

ويستمد البحث أهميته العملية من الفائدة التي ستعود على الأطراف الأساسية لعملية المراجعة, خاصة طرفي التعاقد على المراجعة, وتحديدًا كل من مراقبي الحسابات (باعتبارهم مقدمى خدمة المراجعة), وعملاء المراجعة (باعتبارهم طالبي خدمة المراجعة), وذلك عند تحديد أتعاب المراجعة والعوامل المؤثرة فيها, ومساعدة كلا الطرفين على التنبؤ بأتعاب عملية المراجعة. وإيجاد دليل عملي على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب مراجعة حسابات الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

4/1 حدود البحث

يقتصر البحث على تناول أثر التدفقات النقدية التشغيلية, كمتغير معدل Moderator Variable, على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية بإعتبارها أحد الاتجاهات الناشئة في أسواق رأس المال وقيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة, التي تتم بمعرفة مكاتب المحاسبة والمراجعة. وبالتالي, لن يتناول البحث أتعاب الخدمات الأخرى التي تقدمها مكاتب المراجعة بخلاف خدمة القوائم المالية (مثل الاستشارات الإدارية والفحص المحدود). كذلك لن يتطرق البحث لدور الهيئات الرقابية والتنظيمية عند دراسة تلك العلاقة. إضافة إلى ذلك يقتصر البحث على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2013 إلى 2019. ويخرج عنه الشركات غير المقيدة بالبورصة والشركات المالية. وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار العينة.

5/1 خطة البحث

انطلاقاً من أهمية البحث, وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية, فقد تم استكمال البحث على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث, ويتناول القسم الثالث: تصميم الدراسة ومنهجية البحث, ويعرض القسم الرابع: تحليل الدراسة التطبيقية واختبار الفروض, ويعرض القسم الخامس: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة, وذلك كما يلي:

2- تحليل الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

1/2 نظريات ودوافع الإحتفاظ بالنقدية من منظور محاسبي ومهني

تتضمن النقدية وما في حكمها Cash Equivalents كل من النقدية المحتفظ بها في خزينة المنشأة والأرصدة غير المقيدة في الحسابات الجارية لدى البنوك, والشيكات القابلة للتحويل, وحسابات التوفير (بلال, 2017). وتوسعت النظرية المالية Financial Theory في توصيف النقدية بأنها تشمل على كل من النقدية بخزينة المنشأة والأوراق المالية قصيرة الأجل, وشهادات الإيداع, وسندات الخزنة الحكومية, واتفاقيات إعادة الشراء, وصناديق أسواق المال. ونظراً لأهمية

النقدية كمقياس لسيولة الشركة فإنها تعتبر من الأصول الاستراتيجية التي تمكن المنشأة من مواصلة الابتكارات Pursue Innovations ومواجهة حالات عدم التأكد البيئية (مليجي, 2018).

لذلك تم تطوير العديد من النظريات التي سعت نحو تفسير مبررات أو دوافع إحتفاظ الشركات بالنقدية وخاصة في مجال التمويل, ونظراً لأن تلك النظريات توفر الدعائم الأساسية للدراسات السابقة وكذلك التأصيل لعلاقة الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة, يتناول الباحث في هذا الجزء النظريات المعاصرة الحاكمة والمفسرة لدوافع وسلوكيات الشركات في الإحتفاظ بالنقدية في الواقع العملي (Kim,2016 ;Magerakis,2015; Hilgen,2015; Aktas et al.,2019; Mohammadi et al.,2018; Alnori,2020) حيث تختلف دوافع الشركات وأيضاً سلوكها في الإحتفاظ بالأصول النقدية وفقاً لتفسيرات تلك النظريات.

1/1/2 النظريات المعاصرة لتفسير الإحتفاظ بالنقدية وما في حكمها

تُعد دراسة (Opler et al.,1999) إحدى الدراسات الرائدة التي تناولت إستراتيجية الإحتفاظ بالنقدية, والتي وفرت إطاراً مفيداً عن محددات الإحتفاظ بالنقدية من قبل الشركات, فقد تناولت تلك الدراسة العديد من وجهات النظر للإحتفاظ بالنقدية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم ملامح هذه النظريات:

1/1/1/2 نظرية المقايضة Trade off Theory:

تفترض هذه النظرية أن المستوى الأمثل للنقدية يتحدد من خلال التوازن بين المنافع والتكاليف الحدية المرتبطة بالإحتفاظ بالنقدية (Dittmar et al.,2003; Opler et al.,1999), حيث تتمثل منافع الإحتفاظ بالنقدية في تجنب المعاملات غير الضرورية لإقتراض الأموال وتخفيض تكلفة التمويل والحد من احتمالية التعرض لضغوط مالية وتجنب التكاليف الخاصة بالتصفية وبيع الأصول لسداد الإلتزامات, أيضاً تسمح تلك الأرصدة بإستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة والحد من الأزمات المالية (Ferreira& Vilela,2004).

بينما تتمثل تكاليف الإحتفاظ بالنقدية في تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المترتبة على انخفاض العائد على النقدية مقارنة بالاستثمارات الأخرى التي لها نفس المخاطر وذلك في ظل

وجود هدف تعظيم ثروة المساهمين من جانب إدارة الشركة (Gill & Shah, 2012), بالإضافة إلى العيوب الضريبية المحتملة للإحتياطات النقدية (السيد, 2018).

2/1/1/2 نظرية ترتيب أولويات مصادر التمويل Pecking Order Theory:

إن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين يجعل تكلفة التمويل الخارجي مرتفعة (Chen, 2008), لذلك فإن تقليل هذه التكلفة يتطلب من الشركات تمويل استثماراتها أولاً من الأرباح المحتجزة, ثم الديون الآمنة Safe Debts, ثم تتدرج إلى ديون خطرة Risky Debts, وأخيراً يأتي التمويل عن طريق حقوق الملكية. وفقاً لتلك النظرية لا يوجد مستوى مستهدف للنقدية يجب الإحتفاظ به, ولكن تستخدم النقدية كحاجز A buffer بين الأرباح المحتجزة واحتياجات الاستثمار (Al-Najjar, 2015). لذلك فإن مستوى النقدية في ضوء هذه النظرية يتحدد كنتيجة لقرارات التمويل والاستثمار المختلفة وفقاً للنمط الهرمي للتمويل The Hierarchal Pattern of Financing (Dittmar et al., 2003). وبناءً على ذلك, عندما تكون التدفقات النقدية التشغيلية الحالية كافية لتمويل استثمارات جديدة فإن الشركات يمكنها تسديد الديون ودفع توزيعات الأرباح وزيادة تراكم النقدية, وفي المقابل عندما تكون الأرباح المحتجزة غير كافية لتمويل الاستثمارات الحالية فإن الشركات يمكنها استخدام النقدية المتراكمة إذا لزم الأمر, وإصدار ديون جديدة (Guizani, 2017; مليجي, 2018).

وبالتالي, فإن هذه النظرية تعتمد على قيام المديرين بتكوين أرصدة نقدية لتجنب الاعتماد على التمويل الخارجي نتيجة لعدم تماثل المعلومات من ناحية, وفقد فرص استثمارية موجبة في حالة قصور مصادر التمويل الداخلية من ناحية أخرى (عفيفي, 2015).

3/1/1/2 نظرية التدفق النقدي الحر Free Cash Flow Theory:

عرف Jensen (1986) التدفق النقدي الحر بأنه الفائض من التدفقات النقدية بعد قيام الشركة بتمويل مشاريعها الاستثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة. وبالتالي فإن هذا التدفق النقدي يجب أن يتم توزيعه على المساهمين. ولكن ما أكدته دراسة Jensen (1986) أن المديرين المتحسين (التنفيذيين في الشركة) غالباً ما يفضلون الإحتفاظ بالنقدية بدلاً من توزيعها على المساهمين وذلك لإستخدامها كحائط صد وقائي ضد ظروف عدم التأكد التي قد تنشأ في المستقبل,

فعندما يكون لدى الشركة فرص استثمارية ضعيفة يميل المديرين لتكوين الأرصدة النقدية لزيادة حجم الأصول الخاضعة لسيطرتهم واكتساب سلطة أوسع على قرارات الاستثمار (Guizani 2017), مما يوفر لهم الفرصة لتحقيق منافعهم الخاصة دون التعرض لمراقبة من مقدمى رأس المال فى حالة التمويل الخارجى (Dittmar& Mahrt-Smith,2007).

4/1/1/2 نظرية التسلسل الهرمى للتمويل **Financing Hierarchy Theory**:

فى ضوء هذه النظرية, لا يوجد مستوى أمثل للإحتفاظ بالنقدية فمعظم الشركات ليس لها مستوى نقدية, بل تحدد النقدية بناءً على احتياجاتها الاستثمارية (Hall et al. 2014), وتقوم بترتيب مصادر التمويل الداخلية, وفى حالة عدم كفايتها تلبى باقى احتياجاتها النقدية من المصادر الخارجية. وقد أشارت دراسة (Dittmar et al. 2003) إلى أن النقدية هى نتيجة لقرارات التمويل والاستثمار المختلفة المقترحة من قبل النمط الهرمى للتمويل, كما أن الشركات التى لديها مستويات عالية من التدفقات النقدية هى تلك التى تهتم بتوزيعات الأرباح وقد تعتمد فى تمويلها على الديون وبالتالي تميل إلى تراكم النقدية بغرض التحوط من المخاطر المستقبلية, كما أكدت دراسة Akhtar et al. (2018) على أن الشركات التى تواجه قيوداً مالية تكون أكثر ميلاً لزيادة النقدية المحتفظ بها. وفى ضوء ما سبق يتضح أن تلك النظرية تكون أكثر وضوحاً فى ظل زيادة عدم تماثل المعلومات وضعف مستوى الإفصاح (مليجى,2018).

5/1/1/2 نظرية الوكالة **Agency Theory**:

فى ضوء نظرية الوكالة فإن الإدارة تحتفظ بمستوى من الأرصدة النقدية يتجاوز المستوى الأمثل, تلك الأرصدة تحمى الإدارة من رقابة الأسواق المالية التى تحدث عندما يتعين على الإدارة الحصول على تمويل جديد. وتفترض هذه النظرية وجود خطر أخلاقي Moral Hazard وعدم تماثل للمعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية, ومن ثم فإن الإدارة تفضل الإحتفاظ بمستويات مرتفعة من النقدية لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم (Calcagnini et al.,2010)

أيضاً؛ قد يفضل المديرون تجنب المخاطر والتركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على دعم الاستثمارات طويلة الأجل, وهو ما يعنى تزايد مستوى الأرصدة النقدية بغرض

الإحتفاظ, هذا التزايد قد يدفعهم لاستغلال تلك الأرصدة فى إعادة شراء الأسهم أو زيادة توزيعات الأرباح وهو ما يفقد المنشأة فرص استثمارية ذات عائد أفضل, أو الاستثمار فى مشروعات لا تضيف قيمة حقيقية للمنشأة (Opler et al.,1999).

فى ضوء العرض السابق, يتضح للباحث أن جوهر النظريات السابقة المفسرة لدوافع الإحتفاظ بالنقدية يدور حول حقيقة أن الشركات قد تواجه صعوبة عند الحصول على التمويل الخارجى بتكلفة منخفضة بسبب عدم تماثل المعلومات الذى قد يرجع إلى الممارسات الإنتهازية للإدارة, مما يُعطى الكثير من الدوافع للإدارة للإحتفاظ بالنقدية وإساءة إستخدامها لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح حملة الأسهم. ولأن الإحتفاظ بالنقدية يُعد إحدى الإستراتيجيات الضرورية لكثير من المنشآت فى الوقت الراهن لما تحققه من العديد من المنافع لتلك المنشآت, أصبحت هناك حاجة مُلحة للبحث عن آلية معينة لتخفيض تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين, ومحاولة وضع تصرفات وقرارات الإدارة تحت المراقبة, لذلك تُعد حوكمة الشركات وما تمتلكه من آليات داخلية (المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة) وخارجية (المراجعة الخارجية) إحدى الأساليب المناسبة لتخفيض تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين. حيث توصلت دراسة (Dittmar et al 2003). إلى أن ارتفاع درجة الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى الحد من استغلال الإدارة للنقدية المحتفظ بها فى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المساهمين, إجراء توزيعات نقدية للمساهمين لتخفيض النقدية المتاحة للإدارة وإرسال إشارات إيجابية عن الشركة والتي تزيد من قيمتها السوقية. وتعتبر المراجعة الخارجية إحدى آليات الحوكمة الخارجية التى يستعين بها حملة الأسهم للحد من تكاليف الإحتفاظ بالنقدية, لذلك فمن المتوقع أنه كلما زادت النقدية المحتفظ بها عن الحد الأمثل والنافع للشركة, كلما زاد الوقت والجهد المخصص من قبل مراقبى الحسابات للحد من تلك التكاليف, الأمر الذى ينعكس فى الأخير على زيادة قيمة أتعاب عملية المراجعة.

2/1/2 دوافع الإحتفاظ بالنقدية

هناك أربعة دوافع رئيسية من وراء الإحتفاظ بالأصول النقدية وما فى حكمها؛ دافع تكاليف المعاملات, الدافع الوقائى, دافع المضاربة, دافع الوكالة. وقد استنتجت بعض الدراسات الحديثة دافعاً خامساً وهو الدافع الضريبي (Kariuki,2015; Handayani et al.,2019) ; مليجى,2018؛ السيد,2018؛ إبراهيم,2018؛ ضيف الله,2020) وفيما يلى عرضاً لهذه الدوافع:

1/2/1/2 دافع تكاليف المعاملات The Transaction Costs Motive

وفقاً لهذا الدافع تحتفظ الشركة بالنقدية وما في حكمها لمواجهة التزاماتها الحالية والتشغيلية قصيرة الأجل, وتختلف الحاجة إلى النقدية من قطاع لآخر حسب حجم معاملات كل قطاع اليومية والعاجلة حيث تحتاج بعض القطاعات إلى توافر رصيد من النقدية كافي لتمويل عملياتها النقدية, مثل قطاع الأغذية والمشروبات وقطاع البيع بالتجزئة, بينما هناك قطاعات أخرى يكون رصيد النقدية المحتفظ به منخفض لإنخفاض حجم عملياتهم اليومية مثل قطاعات التكنولوجيا والاتصالات (Handayani et al.,2019).

2/2/1/2 دافع التحوط من المخاطر أو الوقائية Precautionary Motive

يهدف هذا الدافع إلى تعزيز كفاءة إدارة الشركات لسياستها الاستثمارية (محمد,2017; Etemad,2016), فالشركات تحتفظ بالنقدية لتأمين التمويل اللازم للفرص الاستثمارية خاصة عندما تكون الموارد التمويلية الخارجية عالية التكلفة, حيث تحرص الشركات على توفير مستوى معين من النقدية لمقابلة التقلبات غير المتوقعة (Dudley& Zhang,2016). وغالباً ما تتحدد قوة الدافع الوقائي في ضوء مخاطر الطوارئ المفاجئة, وبالتالي إذا كانت الشركات تعمل في قطاع متقلب النشاط فإن حصتها النقدية الاحتياطية ستكون أعلى من الشركات التي تعمل في بيئة أقل تقلباً (Dittmar et al.,2003).

3/2/1/2 دافع السيولة (المضاربة) Speculative Motive:

يحث هذا الدافع المنشآت على الاحتفاظ بالأصول النقدية وما في حكمها لتجنب نقص السيولة الذي قد يجعلها تستقطب فرصاً استثمارية مؤكدة الربحية (ذات صافي قيم حالية موجبة) في أي وقت ودون اللجوء للتمويل الخارجي؛ نظراً لمرونة الأصول النقدية وما في حكمها والتي تسمح بعدم الانتظار لتدبير السيولة الممكنة أو التخلص من بعض الأصول الأخرى غير النقدية وتحمل تكاليف تسيلها (تصفيتها) خاصة بالنسبة للمنشآت التي لها فرص أعمال واستثمارات رأسمالية كبيرة وكذلك المنشآت متعددة الجنسية ذات الأنشطة المتعددة والمنتشرة جغرافياً والتي تحتاج إلى تكوين أرصدة مالية كبيرة ومتراكمة (Kariuki et al.,2015; Tahir et al.,2016).

4/2/1/2 دافع الوكالة Agency Motive:

يتعامل دافع الوكالة بنجاح مع تعارض المصالح الذي ينشأ بين المديرين والمستثمرين بشأن كيفية توزيع النقدية المتولدة داخلياً, حيث يمكن توزيع النقدية المحتفظ بها على المساهمين, أو يمكن إنفاقها على إعادة شراء أسهم رأس المال. فقد أوضح البعض (Harford et al. (2008) أن المديرين ذوي التحصين الإداري القوي أكثر احتمالاً للإحتفاظ بالنقدية بدلاً من دفع توزيعات للمساهمين أو الإنفاق على الأغراض الأخرى, وخلص البعض (Dittmar et al. (2003) إلى أن الشركات التي تعمل في بيئة تنخفض فيها حماية المستثمرين تميل إلى الإحتفاظ بمزيد من النقدية, بينما الشركات التي تعمل في بيئة يمتلك فيها المستثمرين القدرة على رقابة الإدارة تحتفظ بمستويات نقدية أقل. وقد قامت دراسة (Nikolov & Whited (2014) بفحص أثر مشاكل الوكالة على قيمة المنشأة من خلال الإحتفاظ بالنقدية, وخلصت الدراسة إلى أن مشاكل الوكالة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الإحتفاظ بالنقدية بنسبة 22% وانخفاض قيمة المساهمين بنسبة 6% (زيتون, 2019).

5/2/1/2 الدافع الضريبي The Tax Motive:

يُشير الدافع الضريبي إلى قيام الشركات بتحويل الأصول الأجنبية إلى نقدية تقادياً للضرائب المرتفعة, حيث يتم الإحتفاظ بالعائدات الأجنبية في صورة نقدية في حالة عدم وجود فرص استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة بالخارج (Foley et al. (2007, فإذا كان معدل الضريبة في بلد الشركة الأم أكبر من معدل الضريبة في بلد الشركة الأجنبية المضيفة فإن الإدارة تميل إلى الإحتفاظ بالعائد في صورة نقدية تجنباً للعواقب الضريبية المرتفعة المرتبطة بإعادة العائدات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العبء الضريبي (السيد, 2018).

في ضوء ما سبق, يرى الباحث أن هناك العديد من الدوافع وراء الإحتفاظ بالنقدية وأن عدم وجود إتفاق بين الدراسات السابقة حول تلك الدوافع يمكن إرجاعه للطبيعة الشائكة للأرصدة النقدية كأصل يرتبط بمشكلات وتكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية. بحيث تسعى الإدارة لزيادة رصيد النقدية تحسباً لصعوبة الحصول على ما يلزم من تمويل للمشروعات الاستثمارية, فالأرصدة النقدية تمثل سيولة الشركة التي تستخدم بشكل أساسي لتمويل المشروعات الجديدة كبديل لمصادر التمويل الخارجية التي تستلزم فرض قيود على الشركات طالبة

ذلك التمويل, كما تحتاج تلك المصادر الخارجية لإفصاح يُحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية مقدمة التمويل المطلوب.

2/2 أتعاب عملية المراجعة: المفهوم والأنواع والمحددات

تُعد دراسة (Simunic (1980) من أوائل الدراسات التي قامت بوضع تعريف محدد لأتعاب عملية المراجعة, حيث عرفت أتعاب المراجعة بأنها ناتج حاصل ضرب سعر الوحدة مع كمية خدمات المراجعة المقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة وفقاً لما تحتاجه عملية المراجعة. وعرفت دراسة Callaghan et al.(2008) بأنها الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات للوصول إلى تأكيد معقول على القوائم المالية, وهي أيضاً تقييم للخسائر التي يواجهها مراقب الحسابات من مخاطر التقاضى.

في ذات السياق, ترى دراسة (Johl et al.(2012) أن أتعاب عملية المراجعة هي ناتج العلاقة التعاقدية بين كل من مراقب الحسابات والمنشأة محل المراجعة, وهي خدمة اقتصادية تُقدم لطالبيها في إطار العلاقة بين العرض والطلب, وتُعد هذه الأتعاب دالة في تقييم مراقب الحسابات لخطر المراجعة, كما يجب أن يتوازن أى جهد يبذله مع المنافع المستحقة من هذا الجهد. كما عرفت دراسة العطار(2003) بأنها المبالغ التي يحصل عليها مراقب الحسابات من منشأة العميل محل المراجعة مقابل ما يقدمه من خدمات, أى أنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوباً على أساس معدل معيارى للساعة مضافاً إليه أى نفقات أخرى.

في حين أشار البعض (Abbott et al.,2017; Leinder & Lenz,2017) إلى أن أتعاب عملية المراجعة هي عبارة عن المبالغ المدفوعة لمراقب الحسابات والتي تتعلق بعملية مراجعة القوائم المالية. حيث يجب أن تغطي تلك الأتعاب تكاليف عملية المراجعة وتوفر ربحاً مقبولاً لمراقب الحسابات, حيث يمكن إعتبار أتعاب المراجعة مزيجاً من عنصرين أساسيين هما؛ تكلفة عملية المراجعة بما تشمله من تكلفة الموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة وتكلفة خطر التقاضى, والربح أو مكافأة مراقب الحسابات. كما ترى دراسة على (2019) أن أتعاب المراجعة هي المبالغ التي يتقاضاها مراقب الحسابات نظير قيامه هو وفريق عمله, ببذل الجهد والوقت من

أجل القيام بمراجعة القوائم المالية لمنشأة العميل محل المراجعة, وإبداء الرأى من خلال تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة هذه القوائم المالية.

من ناحية أخرى, وفي ضوء التطورات الحديثة وتعدد وتعدد أنشطة المنشآت الاقتصادية, أكدت دراسة كل من (إبراهيم,2018؛ سيف,2018) على أن خدمة المراجعة تمثل مصدر الإيراد الرئيسي لمنشآت المحاسبة والمراجعة التي تسعى للحصول على أفضل عائد ممكن نتيجة تقديم هذه الخدمة (جانب العرض), أما من ناحية (جانب الطلب) تمثل هذه الأتعاب عبء مالي على المنشآت محل المراجعة التي تسعى إلى دفع وتحمل هذا العبء. وبالتالي فإن عملية تحديد أتعاب عملية المراجعة تُعد من أعقد العمليات التي تواجه مراقب الحسابات والعميل على حد سواء, بسبب كثرة المُحددات التي يعتمد عليها مراقب الحسابات عند تحديد أتعاب عملية المراجعة.

وفيما يخص أنواع أتعاب عملية المراجعة, أشارت نتائج بعض الدراسات (عبية,2014؛ الديسطنى,2013؛ Asthana & Boome,2012) إلى إمكانية تقسيم تلك الأتعاب إلى؛ أتعاب عادية Normal Fees, وأتعاب غير عادية Abnormal Fees. حيث تمثل الأتعاب العادية المبالغ التي يجب أن يحصل عليها مراقب الحسابات في ضوء مستوى الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية مراجعة القوائم المالية. بينما تمثل الأتعاب غير العادية الفرق بين الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات, مقابل قيامه بتقديم خدمة مراجعة القوائم المالية للعميل, والأتعاب العادية التي يجب أن يحصل عليها في ضوء مستوى الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية مراجعة القوائم المالية لذلك العميل (Choi et al.,2010).

وتعكس الأتعاب غير العادية مدى قوة أو ضعف العلاقة بين مراقب الحسابات والعميل وقد تنعكس تلك العلاقة على جودة عملية المراجعة (مشابط,2020). فعندما تزيد الأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات عن عملية المراجعة بشكل كبير على المستوى العادى لتلك الأتعاب (أتعاب غير عادية موجبة), فقد يرجع ذلك أما إلى تميز الخدمة بجهد أعلى ومن ثم ارتفاع جودتها, أو قد يرجع إلى إمكانية تساهل مراقب الحسابات مع العميل بشأن ممارساته المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية, وبالتالي التأثير على جودة عملية المراجعة (على,2019). أما إذا كانت الأتعاب غير العادية سالبة, فإن ذلك يعنى الحصول على أتعاب أقل بالمقارنة بالمكاتب الأخرى, الأمر الذى يعنى إمكانية تخفيض الجهد المبذول فى عملية المراجعة مما يقلل من جودة عملية المراجعة.

ولقد أجريت دراسة عبية (2014) على البيئة المصرية لاختبار تأثير الأتعاب غير العادية الموجبة والسالبة, كل على حده, وذلك على جودة المراجعة, وأظهرت النتائج تأثر جودة عملية المراجعة سلباً بمقدار الأتعاب غير العادية الموجبة, في حين لم تتأثر جودة المراجعة بمقدار الأتعاب غير العادية السالبة.

في ضوء ما سبق, فإن تحديد قيمة أتعاب عملية المراجعة يُعد بمثابة تحدٍ كبير لكل من مراقب الحسابات والشركة محل المراجعة, وذلك بسبب كثرة المحددات التي يعتمد عليها مراقب الحسابات عند تحديد أتعاب عملية المراجعة بالشكل الذي يتناسب مع الجهد المبذول فيها والخطر المحتمل منها (المدهون,2014).

وعلى مستوى محددات أتعاب عملية المراجعة تعددت الدراسات التي تناولت تلك المحددات, فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت المحددات المرتبطة بخصائص عميل المراجعة. فعلى سبيل المثال توصلت العديد من الدراسات الأكاديمية (Abu Rishah & Al-Saeed,2014; Afesha,2015; Yahyazadefar et al.,2015; Al-Mutairi et al.,2017; إلى وجود تأثير إيجابي لحجم المنشأة محل المراجعة على أتعاب عملية المراجعة, حيث أكدت نتائج تلك الدراسات على أن أتعاب عملية المراجعة تزداد مع زيادة حجم المنشأة محل المراجعة, وذلك بسبب تعقد العمليات في المنشآت كبيرة الحجم, كما قد يزداد لديها عدد الفروع والتي قد تكون متباعدة مما يُزيد من عدد ساعات المراجعة والجهد المبذول لإداء عملية المراجعة, وبالتالي تزداد أتعاب عملية المراجعة.

كما ربطت بعض الدراسات الأكاديمية بين خطر أعمال عميل المراجعة Business Risk وأتعاب عملية المراجعة, حيث استنتجت دراسة كل من (2015) Afesha ودراسة سمرة (2015), أن إرتفاع خطر الأعمال لدى الشركة محل المراجعة يتطلب ضرورة توافر المعرفة لدى فريق المراجعة بطبيعة أنشطة العميل والعمليات الأساسية والفرعية والاستراتيجيات المختلفة الخاصة بالأداء, بالإضافة إلى معرفة مؤشرات الأداء على مستوى الصناعة ومعرفة البيئة القانونية والسياسية المحيطة بالشركة, وكل ذلك يمثل أعباء ومهام جديدة تضاف على كاهل فريق المراجعة مما ينعكس إيجاباً على قيمة أتعاب عملية المراجعة.

في نفس السياق, قامت دراستي (سويدان,2010; Kikhia,2015) بتحديد العوامل المؤثرة على قيمة أتعاب عملية المراجعة التي تدفعها الشركات الأردنية. حيث تناولت الدراستين عدة عوامل مرتبطة بعميل المراجعة وهي حجم منشأة العميل, وتعدد عملياتها, وربحياتها, والمخاطر التي تتعرض لها, وطبيعة الصناعة. وأوضحت نتائج الدراستين أن أكثر العوامل تأثيراً على الأتعاب هو حجم منشأة العميل والتي ترتبط إيجاباً بقيمة الأتعاب, أيضاً كلما زادت ربحية العميل كلما كانت أتعاب عملية المراجعة أكثر ارتفاعاً. كما كشفت النتائج عن وجود ارتباط بين المخاطر التي تتعرض لها منشأة العميل وقيمة الأتعاب.

على نحو مشابه, استهدفت دراستي (Naser & Hassan,2016; Hassan & Naser,2013) تحديد العوامل المتعلقة بخصائص المنشأة التي يتم مراجعتها والتي تؤثر على تحديد أتعاب عملية المراجعة التي تدفعها الشركات غير المالية المقيدة بسوق أبوظبي وسوق دبي للأوراق المالية. وتوصلت نتائج الدراستين إلى أن أتعاب المراجعة ترتبط إيجابياً وبصورة كبيرة بحجم المنشأة, وارجعت دراسة (Naser & Hassan (2016) السبب في ذلك إلى أن المنشأة الكبيرة الحجم تتعرض لضغوط من بعض الجهات الخارجية ولديها موارد مالية مرتفعة مما يدفعها للتعاقد مع إحدى مكاتب المراجعة الكبرى وبالتالي سداد أتعاب مراجعة أعلى.

من ناحية أخرى, تناولت مجموعة من الدراسات (Hallak & Silva,2012; Abu Rishah & Al-saeed,2014; AL-Mutairi et al.,2017; سمرة,2015; على,2019) بعض المحددات المرتبطة بمنشأة المراجعة مثل (حجم منشأة المراجعة, خبرتها, سمعتها, التخصص الصناعي, المنافسة في سوق المراجعة) وتوصلت معظم نتائج تلك الدراسات إلى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما ارتفعت الأتعاب التي يطلبها مكتب المراجعة.

ولقد أوضحت نتائج دراسة (Hallak & Silva (2012 أن السبب في ذلك يرجع إلى أن معظم مكاتب المراجعة في العالم تعمل في ظل سوق احتكاري أو احتكار قلة, فتزداد الأتعاب المطلوبة من قبل المكاتب الكبرى. كما أن تلك المكاتب لديها سمعة طيبة بين المكاتب الأخرى وتحرص دائماً على الحفاظ على هذه السمعة. الأمر الذي يدفعها إلى السعي نحو تحقيق جودة المراجعة, كما تسعى إلى تجنب فشل المراجعة أو الأخطاء الجسيمة التي قد تقع أثناء عملية

المراجعة. لذلك تتوسع فى إجراءات المراجعة ويزداد الجهد المبذول فى عمليات المراجعة التى تقوم بها (مشابط,2021).

أما دراسة محمد وسرور(2008) فقد أرجعت سبب إرتفاع الأتعاب مع كبر حجم مكتب المراجعة, إلى سمعة وشهرة المكتب بالمقارنة بالمكاتب الأخرى, بالإضافة إلى إرتفاع التأهيل العلمى والعملى لدى العاملين فى هذه المكاتب مما يمكنهم من تقديم الخدمات المهنية بكفاءة وجودة مرتفعة.

فى ذات الصدد, تناولت دراسة Choi et al. (2010) العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة والأتعاب التى يحصل عليها مراقب الحسابات, وذلك على عينة من الشركات الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تقوم بتقديم خدمات المراجعة بجودة عالية مقارنة بمكاتب المراجعة الأصغر حجماً, وهذا التفاوت فى جودة الخدمة المقدمة يؤدى لحصول مكاتب المراجعة الأكبر حجماً على أتعاب أعلى.

وفى دراسة مشابهة تم إجرائها على عينة من الشركات السويدية, أرجعت نتائج دراسة Sundgren & Svanstorm,(2013) السبب فى وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المراجعة وأتعاب عملية المراجعة, إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى وهى الستة مكاتب الكبرى فى السويد تبذل المزيد من الجهد فى عملية المراجعة, كما أنها تتميز بأن لديها خبرة أكبر مقارنة بمكاتب المراجعة الأصغر حجماً, وهو ما يؤدى لزيادة جودة عملية المراجعة وبالتالي زيادة أتعاب عملية المراجعة.

وفى نفس الإطار, تناولت أيضاً دراسة MohammadRezaei et al. (2018) العلاقة بين سمعة مكتب المراجعة وكلاً من جودة المراجعة وأتعاب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف جوهري فى جودة عملية المراجعة بين المكاتب الأعلى والأقل تصنيفاً, إلا أنه يوجد اختلاف كبير فى الأتعاب التى يحصل عليها كلاً منها, حيث تتقاضى مكاتب المراجعة الأعلى تصنيفاً أتعاباً أعلى بكثير من تلك التى تتقاضاها مكاتب المراجعة الأقل تصنيفاً.

وأخيراً, تناول تيار ثالث من الدراسات الأكاديمية (Ali et Boo & Sharma,2008; Jizi & Nehme,2018; al.,2018) تأثير بعض المحددات المتعلقة بالحوكمة وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب عملية المراجعة. حيث توصلت نتائج دراسة Boo &

(Sharma 2008) إلى وجود ارتباط سلبي بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة وبين أتعاب عملية المراجعة. وقد أشارت الدراسة إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن وجود أعضاء مستقلون يقلل من خطر المراجعة ويقلل الجهد والوقت اللازمان لعملية المراجعة وبالتالي تتخفص الأتعاب التي يحصل عليها مراقب الحسابات.

كما اتفقت نتائج دراستي (Ali et al.,2018; Jizi & Nehme,2018) حول وجود علاقة إيجابية بين زيادة فاعلية كلاً من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأتعاب عملية المراجعة. حيث أشارت دراسة (Ali et al. (2018) أن زيادة فعالية مجلس الإدارة من خلال, حجم المجلس واستقلالية أعضائه والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة, يؤدي إلى التأكيد على جودة التقارير المالية والمحاسبية, ولتحقيق ذلك يتم الحصول على خدمة مراجعة عالية الجودة مما يؤدي لزيادة أتعاب عملية المراجعة. وتضيف دراسة Jizi & Nehme.(2018) أن زيادة استقلال أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لديهم يؤدي لزيادة الفعالية والرغبة في الحصول على خدمة مراجعة عالية الجودة لحماية مصالح المساهمين وهو ما ينعكس في صورة ارتفاع أتعاب عملية المراجعة.

خلافاً لنتائج الدراسات السابقة, أوضحت بعض الدراسات (Yahyazadehfar et al.,2019; Salehi & Soorestani,2019; al. الشواربي,2018) أن بعض خصائص حوكمة الشركات قد تقلل من أتعاب عملية المراجعة, ومنها تركيز الملكية المؤسسية في الشركة. وقد يرجع ذلك إلى زيادة الرقابة داخل الشركة, مما يقلل من الجهد المبذول لإداء عملية المراجعة. كما أن طول فترة بقاء لجنة المراجعة داخل الشركة بالإضافة إلى الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها قد يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية, مما يقلل من الجهد المطلوب لعملية المراجعة. فضلاً عن أن توافر بعض الخصائص في مجلس الإدارة قد يؤدي إلى تقليل أتعاب عملية المراجعة, مثل إستقلالية أعضاء المجلس وتمتع أعضائه بالخبرة المالية والمحاسبية, كل ذلك قد ينعكس إيجاباً على نواتج النظام المحاسبي في الشركة, مما يقلل جهد فريق المراجعة وبالتالي انخفاض قيمة أتعاب عملية المراجعة.

في ضوء ما سبق, يرى الباحث أن تعدد العوامل أو المحددات المؤثرة في تسعير خدمة المراجعة, ومن ثم تحديد أتعاب مراقب الحسابات, يؤدي إلى صعوبة التسعير الدقيق لخدمة

المراجعة, مما قد يؤدي إلى حدوث تقييم خاطئ لأتعب مراقب الحسابات سواء بالنقص أو الزيادة. ففي حالة الخطأ في تحديد الأتعب خاصة بالنقص قد يؤدي ذلك إلى ما أوضحتها دراسة (2019) Beardsley et al. إلى الأثار السلبية المترتبة على ضغط الأتعب, فقد يجبر ذلك فريق المراجعة على تخفيض جودة المراجعة بما يتناسب مع قيمة الأتعب المتدنية, أو يقوم مكتب المراجعة بمحاولة تعويض تلك الأتعب من خلال تقديم خدمات أخرى لنفس عميل المراجعة.

بينما في حالة المبالغة في تحديد أتعب عملية المراجعة, بحيث لا تتناسب مع ساعات وجهد أعضاء فريق المراجعة, فإن ذلك قد يُعطى إحياء لمستخدمى القوائم المالية أنها مقابل التغاضي عن تحريفات جوهرية في القوائم المالية, مما يقلل الثقة في تقرير المراجعة. خاصة إذا كان مكتب المراجعة صغير الحجم أو ليس لديه شراكة مع أحد مكاتب المراجعة الكبرى العالمية Big4 (مشابط, 2021).

في ضوء ما سبق أيضاً, يرى الباحث أن هناك شبه اتفاق بين نتائج الدراسات السابقة حول محددات أتعب المراجعة المرتبطة بخصائص المنشأة محل المراجعة, وكذلك المحددات المرتبطة بمنشأة المراجعة, في حين يوجد تضارب في النتائج حول بعض المحددات المرتبطة بحوكمة الشركات وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة, الأمر الذى يستدعى مزيد من البحث في هذه الجزئية.

وأخيراً, يستطيع الباحث أن يستنتج أن محددات أتعب عملية المراجعة لن تتوقف على مجموعة معينة من المحددات. فنظراً للطبيعة الدينامكية لبيئة الأعمال التى تعمل فيها الشركات قد تظهر الكثير من العوامل أو المحددات التى يكون لها بالغ الأثر على قيمة أتعب عملية المراجعة, كما هو الحال مع ظهور سياسة الإحتفاظ بالنقدية كأحد الاتجاهات الناشئة فى أسواق رأس المال, وهو ما سيوضحه الباحث فى المحور التالى من البحث.

3/2- تحليل العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعب عملية المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث (H1)

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التى تناولت أتعب عملية المراجعة وأهم العوامل المؤثرة فيها, إلا أنه- فى حدود علم الباحث- لا يوجد الكثير من الدراسات التى تناولت العلاقة بين

الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة. حيث أن معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة دراسات حديثة وقليلة على المستوى الدولي, وعلى المستوى العربى والمصرى قد تكون نادرة, لذلك تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تُقيم سياسة الإحتفاظ بالنقدية من وجهة نظر المراجعة.

بصفة عامة, اتفقت معظم الدراسات السابقة (Griffin et al.,2010; Chung et al., 2005; Bukit & Iskandar,2009; Rusmin et al.,2014; Gleason et al., 2017) التي قامت بدراسة العلاقة بين أتعاب عملية المراجعة وسياسة الإحتفاظ بالنقدية, أن مشاكل وتكاليف الوكالة المرتبطة بالإحتفاظ بمستوى عالى من النقدية قد تكون السبب وراء زيادة قيمة أتعاب مراقبى الحسابات.

فبداية يرى (Kim et al.,2015) أن إدراك دور المراجعة الخارجية فى الحد من تكاليف الوكالة الناشئة عن سياسة الإحتفاظ بالنقدية أصبح أمراً هاماً فى الآونة الأخيرة بالنسبة للمستثمرين, وخاصة فيما يتعلق بمدى اختلاف قيمة أتعاب عملية المراجعة باختلاف حجم تكاليف الوكالة المرتبطة بسياسة الإحتفاظ بالنقدية. فتكاليف الوكالة فى الشركات ذات التدفق النقدى الحر المرتفع غالباً ما تكون أكثر حجماً من غيرها فى الشركات الأخرى, وذلك لأن مديرى تلك الشركات يتمتعون بسلطة تقديرية أكبر مع زيادة التدفق النقدى الحر, حيث أن سياسة الإحتفاظ بالأصول النقدية تخضع دائماً للتقدير الشخصى ونفوذ الإدارة (Jensen,1986).

فى ذات الصدد, يرى البعض أيضاً (Jensen,1989; Shleifer& Vishny,1997) أن زيادة الموارد النقدية المتاحة والخاضعة للتقدير الشخصى من جانب المديرين - (وذلك بعد التحكم فى المحددات الهامة الأخرى)- والتي لن يتم إعادة أى جزء منها للمساهمين فى شكل توزيعات أرباح, غالباً ما تسبب تكاليف الوكالة مثل الإنفاق البذخي من جانب المديرين على منافعهم الشخصية. كما يؤكد (Sun et al. (2012 على حقيقة أن مديرى الشركات عندما يتمتعون بحرية الوصول إلى الإحتياطات النقدية الموجودة بالشركة مع عدم وجود مراقبة ومتابعة جيدة, وكذلك قدرتهم على تحويل هذه الأموال إلى منافع شخصية بسهولة أكبر من أنواع الأصول الأخرى, يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشاكل الوكالة ويزيد من اهتمام مراقبى الحسابات عند فحص الممتلكات النقدية للشركات.

وعلى نحو مشابه, يرى (Hay et al., 2008) أن الشركات التي تعاني من زيادة مشاكل الوكالة المرتبطة بسياسة الإحتفاظ بالنقدية, من المحتمل أن تقوم الإدارة بالتلاعب في البيانات المالية, وذلك لإخفاء إساءة إستخدامها وضياعها لموارد المنشأة في مشروعات غير مدروسة تسبب تدهور في قيمة المنشأة (Griffin et al., 2010). وبالتالي, إذا اتخذت مشاكل وتكاليف الوكالة الناتجة عن سياسة الإحتفاظ بالنقدية منعطفاً خطيراً داخل الشركة, فليس أمام المساهمين حلاً سوى زيادة المتابعة والرقابة على تصرفات وسلوكيات المديرين لحماية استثماراتهم, وهذا بدوره يخلق طلباً على خدمات المراجعة عالية الجودة.

ولأن المراجعين الخارجيين الذين يوفرون خدمات المراجعة للمنشآت التي تُعاني من مشاكل الوكالة الناتجة عن سياسة الإحتفاظ بالنقدية, من الممكن أن ينظروا إلى التلاعب المحتمل في البيانات المالية التي تُعدها تلك المنشآت كأحد عوامل مخاطر المراجعة (Bell et al., 2001), لذلك يجب عليهم تحديد مستوى مقبول ومنخفض من مخاطر الأكتشاف, وزيادة جهود أعمال المراجعة للحد من مخاطر المراجعة ومنع أي ضرر محتمل قد يؤثر على سمعة منشأة المراجعة (Chung et al., 2005; Gul & Tsui, 2001).

وفي منتدى حول "مخاطر المراجعة في البيئة الاقتصادية الحالية", سلط Paul Schumacher, المدير المساعد لمكتب البحوث والتحليل التابع لمجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB), الضوء على سياسة الإحتفاظ بالنقدية بين الشركات الأمريكية بإعتبارها "مجالاً كلاسيكياً لمخاطر المراجعة Classic Area of Audit Risks", وذلك لما لها من تداعيات وآثار كثيرة على عملية المراجعة, وذلك بسبب السلوك الإنتهازي لبعض المديرين وأساليب التلاعب في القوائم المالية المتبعة من قبل مديري تلك الشركات, وهو ما ينعكس في الأخير على قيمة أتعاب عملية المراجعة التي يتقاضاها مراقبي الحسابات.

فالشركات التي تحتفظ بمستوى عالي من النقدية تكون أكثر استعداداً لإعادة شراء الأسهم وذلك لتحسين أرباحها لكل سهم, وكذلك الاستثمار في بدائل النقد التي تحمل العديد من المخاطر غير العادية. أيضاً أوضح Schumacher, أنه على الرغم من أن معدل الفائدة الاسمية للبنوك يقارب الصفر, إلا أن الشركات التي تحتفظ بمستوى عالي من النقدية تلجأ إلى الاستثمار في الأسهم الممتازة والسندات ذات العائد الثابت والأعلى قليلاً من فائدة البنك (مثل أذون الخزانة

الأوروبية), والتي تحمل العديد من المخاطر غير العادية والتي بدورها تتضمن العديد من مخاطر المراجعة.

بالإضافة الى العوامل السابق ذكرها, فإن قيمة أتعاب عملية المراجعة المرتبطة بسياسة الإحتفاظ بالنقدية قد تتأثر أيضاً بمخاطر المراجعة المتعلقة بالدعاوى القضائية المستقبلية. وهذا ما أوضحتها نتائج دراسة (Arena & Julio (2015), من أن الشركات التي تتعامل في السندات والأسهم بشكل أكبر من غيرها, فى الغالب ما تحتفظ بنقدية أكثر من غيرها من الشركات الأخرى, وذلك تحسباً لأي تكاليف تعويضيه قد تتجم عن أى تسويات مستقبلية لبعض الدعاوى القضائية. ونظراً لأن مخاطر التقاضى الخاصة بعميل المراجعة, بما فى ذلك " مخاطر أعمال العميل Business Risks" قد تمتد إلى مقاضاة مراقب الحسابات نفسه, مما يؤثر على سمعة مراقبى الحسابات بشكل غير مباشر (Defond & Zhang (2014), فإن ذلك قد يدفع مراقبى الحسابات لزيادة جهود المراجعة فى الشركات ذات المستويات العالية من النقدية المحتفظ بها.

وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات (Gleason et al.,2017;Houston et al.,2005; Kannan et al,2014), من أن مراقبى الحسابات هم فى الأساس عرضة لمخاطر أعمال العميل المتمثلة فى؛ مخاطر التقاضى, ومخاطر عدم التقاضى وهى عبارة عن الخسائر الناجمة عن تدهور سمعة منشأة المحاسبة, وأتعاب مراجعة لم يتم الحصول عليها, أو إنخفاض عدد عملاء منشأة المحاسبة فى المستقبل. لذلك, ومن أجل تقليل مخاطر المراجعة ومخاطر أعمال العميل, يمكن لمراقبى الحسابات توظيف أو استثمار ساعات عمل مراجعة إضافية مقابل مطالبتهم برفع قيمة أتعابهم.

وحيث يُمكن لمراقبى الحسابات تقليل بعض الخسائر المتوقعة عن طريق تسعير وتضمين مخاطر التقاضى وكذلك أعمال المراجعة الإضافية ضمن أتعابهم. إلا أن هناك أنواع معينة من الخسائر المحتملة والتي يُشار إليها بمخاطر أعمال منشأة مراقب الحسابات المتبقية Residual auditor business risk , وهى عبارة عن المخاطر الناتجة عن مخاطر بخلاف المراجعة, والتي لا يمكن تخفيضها إلى مستويات مقبولة حتى مع وجود استثمارات إضافية فى موارد منشأة المحاسبة (Kannan et al.,2014). وفى الواقع, وجدت العديد من الدراسات السابقة أنه فى ظل

وجود مخاطر بخلاف المراجعة, قد يضطر مراقبي الحسابات إلى زيادة نطاق عملية المراجعة, ومن ثم تخصيص أتعاب مراجعة إضافية لهم مقابل ذلك (Gleason et al.,2017).

وعلى مستوى نتائج الدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين سياسة الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة. خلصت دراسة (Griffin et al. (2010 إلى أن مشاكل الوكالة المرتبطة بالتدفقات النقدية الحرة في الشركات التي تحتفظ بمستوى عالي من النقدية ولديها فرص نمو مستقبلية من الممكن أن تتسبب في ارتفاع قيمة أتعاب عملية المراجعة. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن زيادة مستوى الديون لدى تلك الشركات قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع آخر في قيمة أتعاب عملية المراجعة.

في حين أشارت دراسة (Khodadadi & Hajizadeh (2011 إلى وجود علاقة إيجابية بين تكاليف الوكالة الناشئة بسبب التدفقات النقدية الحرة وقيمة أتعاب عملية المراجعة. علاوة على ذلك, اشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مستوى الديون وبين قيمة أتعاب عملية المراجعة في الشركات ذات التدفقات النقدية المرتفعة. كذلك توجد هناك علاقة سلبية بين فرص النمو وأتعاب عملية المراجعة.

أما دراسة (Alavi et al. (2012 التي قامت بفحص العلاقة بين التدفقات النقدية الحرة وأتعاب عملية المراجعة ومدى تأثير فرص النمو ومقدار حقوق الملكية ومستوى الرافعة المالية على تلك العلاقة, فقد كشفت نتائجها عن أن أتعاب عملية المراجعة في الشركات ذات التدفقات النقدية العالية وفرص النمو الأقل, غالباً ما تكون قيمة أتعاب عملية المراجعة لديها أعلى من غيرها من الشركات صاحبة التدفقات النقدية المنخفضة ولكن لديها فرص نمو أعلى. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن الشركات ذات التدفقات النقدية العالية وفرص النمو الأقل, يزداد فيها متوسط قيمة أتعاب عملية المراجعة بزيادة مستوى الديون.

كما استنتجت دراسة (Benjamin et al. (2015 أن هناك علاقة إيجابية بين النقدية المحتفظ بها وقيمة أتعاب عملية المراجعة التي يتقاضها مراقبي الحسابات. كما أشارت الدراسة أيضاً, إلى أن الإحتفاظ بمستوى عالي من النقدية في شركات ذات فرص نمو منخفضة من الممكن أن يمثل دافع لمراقبي الحسابات لرفع قيمة أتعابهم.

فى حين وجدت دراسة (Gleason et al. (2017), أن الإحتفاظ بمستويات عالية من النقدية يؤدي إلى أتعب مراجعة أعلى, بما يتفق مع وجهة النظر التى ترى أن الإحتفاظ بالنقدية قد يعكس مشاكل الوكالة. ومن وجهة النظر الاقتصادية, أكدت نتائج تلك الدراسة أن الإحتفاظ بالنقدية بين مستوى 25 % إلى 75 % قد يتسبب فى زيادة مقدارها 5% فى أتعب عملية المراجعة.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الإيرانية كشفت نتائج دراسة Mohammadi et al. (2018) عن أن الشركات التى لديها مستوى عالى من الإحتفاظ بالنقدية, غالباً ما ترتفع لديها قيمة أتعب عملية المراجعة, وأن السبب فى وجود تلك العلاقة قد يرجع إلى إحتتمالية التلاعب فى البيانات من جانب المديرين. وأن مشاكل وتكاليف الوكالة المرتبطة بالإحتفاظ بمستويات مرتفعة من النقدية, تُعد أحد العوامل الرئيسية والمحددة لقيمة أتعب عملية المراجعة لتعويض مراقب الحسابات عن المخاطر الإضافية التى يتعرض لها, وكذلك الوقت والجهد المبذولين فى إجراء عملية المراجعة فى تلك الشركات.

وحديثاً أظهرت نتائج دراسة (Lee & Lim (2021) أن الإحتفاظ بالنقدية الزائد عن الحد الأمثل, له تأثير إيجابي ومعنوى على الجهد المبذول فى عملية المراجعة من قبل مراقب الحسابات. وأشارت إلى أن الجهد المبذول فى إتمام عملية المراجعة الخارجية يزداد مع زيادة مستوى الإحتفاظ بالنقدية. ويصبح هذا التأثير أكثر قوة عندما يكون المدير التنفيذى للمنشأة من غير الملاك, وذلك لأن وجود مستويات عالية من النقدية المحتفظ بها فى وجود مدير تنفيذى من غير الملاك يحمل فى طياته مخاطر مرتفعة, تتمثل فى إساءة استخدام هذه النقدية فى بعض المشروعات التى تتسبب فى انخفاض قيمة المنشأة (Jensen,1986). وعلى العكس, عندما يكون المدير التنفيذى من الملاك فإنه يمتلك الحوافز والدوافع لإيجاد استثمارات مناسبة بدلاً من الإحتفاظ بمبالغ عالية من النقدية, وإعادة الفائض النقدى إلى المساهمين من خلال توزيعات الأرباح فى حالة لم يتم العثور على استثمارات مناسبة (Wright et al.,2007). لذلك ففى حالة وجود مدير تنفيذى مالك, ونظراً للطلب المنخفض نسبياً على مراقبة ذلك المدير التنفيذى المالك فى حالة وجود مستويات عالية من النقدية, فمن المرجح أن ينخفض الطلب على مراقبى حسابات ذوى جودة وخبرة عالية.

كما تصنيف الدراسة (Lee & Lim (2021) أنه نظراً لأن المدير التنفيذى المالك يكون لديه حوافز ودوافع أقل لتجنب تقديم قوائم مالية سليمة مقارنة بالمدير التنفيذى غير المالك Gul &

(Tsui, 2001), فإن مراقب الحسابات قد يضع مستوى عالي ومقبول من مخاطر الأكتشاف ويبدل جهد أقل في عملية المراجعة عند مراجعة المنشآت التي يديرها مدير تنفيذى مالك. فضلاً عن ذلك, فإن مراقب الحسابات الذي يقوم بمراجعة المنشآت التي تحتفظ بمستوى عالي من النقدية ويديرها مدير تنفيذى مالك فمن المحتمل أن يواجه مخاطر أعمال أقل (تتعلق بمخاطر التقاضى ومخاطر عدم التقاضى) من تلك التي يواجهها في حالة إدارة المنشأة من قبل مدير تنفيذى غير مالك (Gleason et al.,2017; Kannan et al.,2014). وهذا قد يشير إلى أن مراقبى الحسابات فى تلك المنشآت قد يقضوا عدد ساعات مراجعة أقل عند مراجعة المنشآت التي لديها مستويات عالية من النقدية ويديرها مدير تنفيذى مالك, مما يعنى إنخفاض قيمة أتعاب عملية المراجعة.

فى ضوء ما سبق يمكن القول, أن كل القضايا السابق إيضاحها تستلزم من مراقبى الحسابات ضرورة بذل المزيد من الجهود الخاصة بالتحقق من الأصول النقدية المحتفظ بها. حيث يُنتظر من مراقبى الحسابات تخصيص المزيد من الموارد (المادية والبشرية والتكنولوجية) والجهد لتقليل مخاطر المراجعة فى الشركات التي يمارس فيها المديرين بعض الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنشأة. حيث أن مخاطر المراجعة (خطر الرقابة والخطر الملازم) غالباً ما تكون أعلى فى الشركات التي تضع مبالغ نقدية كبيرة تحت تصرف وسيطرة مديرها (Gul & Tsui,1998). ومن المنطقي, أن مخاطر المراجعة العالية تتطلب بذل جهود مراجعة أعلى من جانب مراقبى الحسابات وتلك الجهود الكبيرة يتم ترجمتها فى شكل أتعاب أعلى لعملية المراجعة (Ettredge et al.,2014).

كذلك يمكن القول, أن أشكال مخاطر أعمال منشأة مراقب الحسابات (مخاطر بخلاف المراجعة) فيما يتعلق بسياسة الإحتفاظ بالنقدية وعواقبها المحتملة قد تتضمن؛ دعاوى قضائية جماعية للمساهمين بسبب فقدان أموالهم, والتي عادة ما تحدد كلاً من العميل ومراقب الحسابات كمدعى عليهم, كذلك فقد أتعاب مراجعة نتيجة تدهور أداء العميل, أيضاً الأضرار التي تلحق بسمعة منشأة مراقب الحسابات بسبب الارتباط بهؤلاء العملاء الذين تدهور أدائهم.

أخيراً, يمكن استنتاج أن المستويات الأعلى من النقدية المحتفظ بها سوف تتطلب جهود مراجعة أعلى, والتي يترتب عليها زيادة أتعاب عملية المراجعة. بمعنى آخر, عندما تكون تكاليف الوكالة للنقدية المحتفظ بها, وما يرتبط بها من مخاطر وجهود مراجعة أعلى, فإن أتعاب عملية

المراجعة تكون أعلى من غيرها فى الشركات التى تحتفظ بمستوى أقل من النقدية. وعليه, يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي:

H1: يؤثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية إيجاباً ومعنوياً على قيمة أتعب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

4/2- تحليل أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعب عملية المراجعة واشتقاق الفرض الثانى للبحث (H2)

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى الإحتفاظ بالنقدية. واختلفت النتائج التى تم التوصل إليها بشأن اتجاه هذه العلاقة. حيث توصلت نتائج دراسة (Opler et al. 1999) إلى وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها. واتفقت نتائج دراسة (Ozkan & Ozkan 2004) مع الدراسة السابقة, من حيث وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها وذلك لعدد 1029 شركة بريطانية خلال الفترة من 1984 إلى 1999. وهى نفس النتيجة التى توصلت إليها دراسة (Bates et al. 2009) على عينة من الشركات الأمريكية. وباستخدام عينة مكونة من 166 شركة كندية خلال الفترة من 2008 إلى 2010 توصلت نتائج دراسة (Gill & Shah 2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها.

وفى الهند, وعلى عينة مكونة من 395 شركة, كشفت نتائج دراسة (Maheshwari & Rao 2017) عن وجود علاقة موجبة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى الإحتفاظ بالنقدية وذلك خلال الفترة من 2007 إلى 2012. كما اشارت نتائج دراسة (Le et al. 2018) إلى وجود علاقة موجبة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها, وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من 456 شركة فى لندن. ووفقاً لنظرية أولويات مصادر التمويل يمكن تفسير نتائج الدراسات السابقة, فعندما تزيد تكلفة التمويل مع وجود عدم تماثل للمعلومات فإن المديرين يفضلون استخدام مصادر التمويل الداخلية عن المصادر الخارجية فى تمويل المشروعات الجديدة والمربحة, وبعد ذلك الإحتفاظ بمستوى من الأصول النقدية فى حالة وجود فائض.

على النقيض مما سبق, وجدت دراسات أخرى علاقة ارتباط سلبية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية (Arouri & Pijourlet,2017; Habib et al.,2017; Khamees,2012; Khan et al.,2016) مبررين ذلك بأن التدفقات النقدية تعتبر مصدراً للسيولة لتمويل العمليات الاستثمارية للشركات, وأنه لا يوجد ضرورة للإحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة داخل المنشآت, وهذا ما كشفت عنه دراسة (Farinha et al. (2018) من أن التدفق النقدى يمكن رؤيته كبديل للإحتياجات النقدية, لذلك فإن الشركات التى لديها تدفقات عالية قد لا تميل إلى الإحتفاظ بالنقدية لتمويل متطلبات السيولة.

فى اتجاه ثالث, توصلت دراسة (Hilgen (2015 إلى عدم وجود علاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها, وذلك على عينة مكونة من 270 شركة ألمانية خلال الفترة من 2005 إلى 2013, ويمكن إرجاع تلك النتيجة إلى اختلاف بيئة التطبيق وحجم العينة التى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج.

مما سبق يمكن القول, أنه على الرغم من تناقض نتائج الدراسات التى تناولت العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى الإحتفاظ بالنقدية, إلا أن التدفقات النقدية التشغيلية تُعد أحد محددات مستوى الإحتفاظ بالنقدية.

وبالنسبة لتأثير التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتباع عملية المراجعة, فكما أوضحنا سابقاً أن معظم الدراسات السابقة أوضحت أن العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتباع عملية المراجعة علاقة إيجابية. وبما أن (نظرياً) العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى الإحتفاظ بالنقدية علاقة غير واضحة وغير محددة الإتجاه, فمن المتوقع أن تؤثر التدفقات النقدية التشغيلية تأثير إيجابي على العلاقة بين النقدية المحتفظ بها وأتباع عملية المراجعة, أى تقوى هذه العلاقة, وقد يحدث ذلك فى حالة أن تكون العلاقة بين الأتباع والتدفقات النقدية التشغيلية علاقة سلبية. أو قد تؤثر التدفقات النقدية التشغيلية تأثير سلبى على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وأتباع عملية المراجعة, أى تُضعف هذه العلاقة, وقد يحدث ذلك إذا كانت العلاقة بين النقدية المحتفظ بها وأتباع عملية المراجعة علاقة إيجابية.(han et al.,; Habib et alK ;016,2012).بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية) المشروعات الجديدة والمربحة فى توزيع الأرباح, وبعد ذ

وعلى الرغم من أن العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى الإحتفاظ بالنقدية غير محددة وغير واضحة, إلا أنه قد يؤثر مستوى التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وأتعاب عملية المراجعة سواء بالسلب أو بالإيجاب. وعليه, يمكن اشتقاق فرض البحث الثانى كالتالى:

H2: يختلف التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية.

3- تصميم الدراسة ومنهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الجزئية من البحث, عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. حيث سيرعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية, ومجتمع وعينة الدراسة, ونموذج البحث, وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة, وأدوات وإجراءات الدراسة, والنماذج الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات, وأخيراً اختبار فروض البحث وتحليل النتائج, وذلك على النحو التالى:

1/3- أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث, من خلال قياس أثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل وجود بعض المتغيرات الرقابية التى تم استخدامها لتحديد أثرها على المتغير التابع فى سياق العلاقة محل الدراسة وذلك قياساً على (Griffin et al.,2010) (Benjamin et al.,2015; Gleason et al.,2017; Mohammadi et al.,2018; Lee & Lim,2021), بالإضافة لاختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة وذلك قياساً على (Salehi et al.,2020; Maheshwari & Rao,2017; Habib et al.,2017)

2/3- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2013 حتى 2019 بعد استبعاد الشركات في قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية, نظراً لأنها تخضع لمعالجات محاسبية ذات طبيعة خاصة, وقد تم اختيار عينة الدراسة لعدة اعتبارات, أهمها أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام, وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة, وأن يجرى على أسهمها تعامل نشط, وأن تُعد قوائمها المالية بالجنية المصري, وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة. وذلك قياساً على دراسات (على, 2019؛ مشابط, 2021; Gleason et al., 2017; Salehi et al., 2020).

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (52) شركة بإجمالي مشاهدات بلغ (340) مشاهدة شركة- سنة, واعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات, وموقع البورصة المصرية, وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية. ويوضح الجدول رقم (1) حجم العينة النهائي مع توزيع المشاهدات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها.

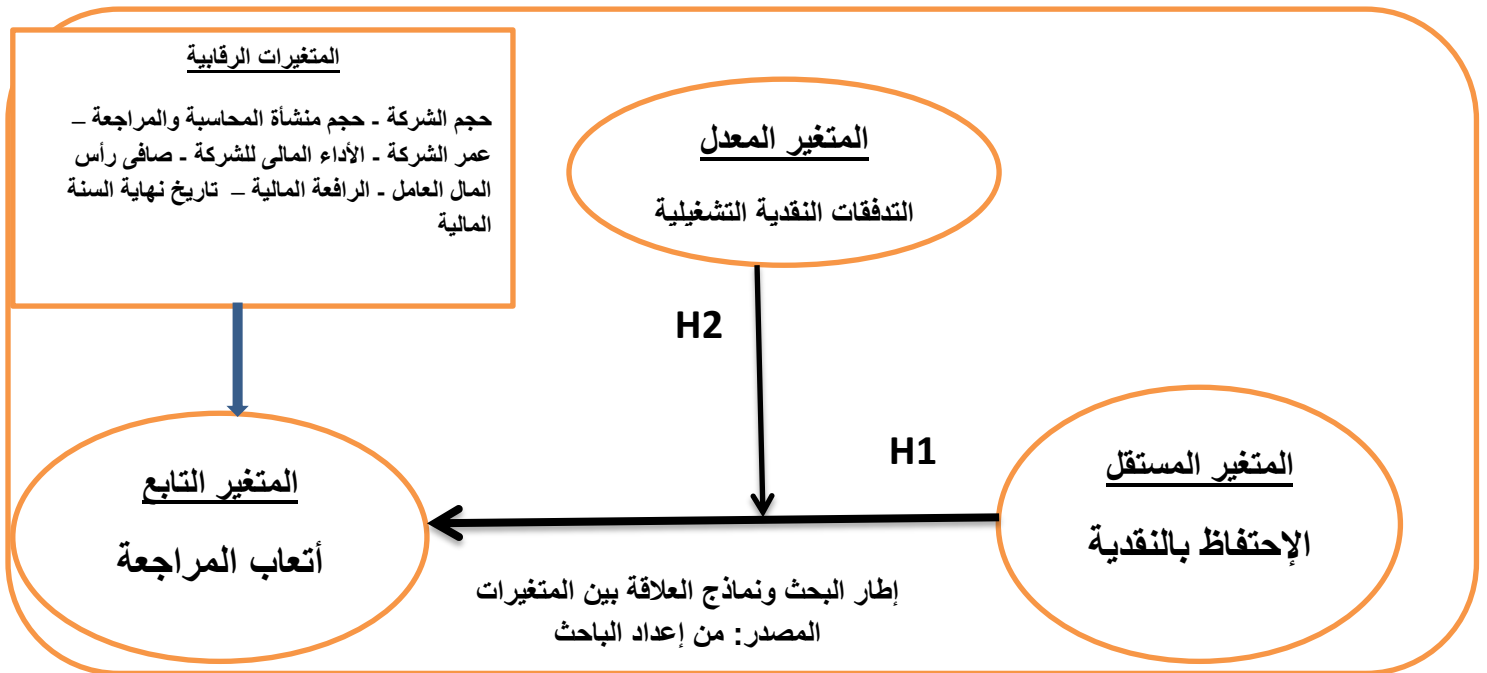
جدول رقم (1) تبويب عينة الدراسة حسب القطاعات

رقم	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
1	الأغذية والمشروبات	11	69	20,3%
2	التشييد ومواد البناء	6	40	11,8%
3	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4	27	8%
4	سياحة وترفيه	5	32	9,4%
5	الإسكان والعقارات	7	42	12,4%
6	الكيموايات	3	20	5,9%
7	الموارد الأساسية	3	21	6,2%
8	المنسوجات والسلع المعمرة	3	21	6,2%
9	رعاية صحية وأدوية	3	21	6,2%
10	الإعلام	1	6	1,7%
11	تكنولوجيا	1	7	2%

12	الإتصالات	2	14	4%
13	موزعون وتجارة تجزئة	3	20	5,9%
	الإجمالي	52	340	100%

3/3 - نموذج البحث

يوضح الشكل التالي نموذج البحث المستخدم, من حيث المتغير المستقل, والمتغير التابع, والمتغيرات الرقابية, والمتغير المعدل, والعلاقات محل الاختبار.



4/3 - توصيف وقياس المتغيرات

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نماذج الإنحدار وطريقة قياس كل منها واتجاهها المتوقع.

				المراجعة
- +	يقصد بها الإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية لدى هذه المنشأة, والتي تساعد على زيادة جودة عملية المراجعة. وتم قياس هذا المتغير كمتغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كانت منشأة مراقب الحسابات فى شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big4) ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك, وذلك قياساً على (Sundgren & Svanstorm, 2013; Abu Rishah & Al-saeed,2014; AL-Mutairi et al.,2017)	رقابى	<i>Audit Size</i>	حجم منشأة المراجعة
- +	ويقاس بنسبة إجمالى الإلتزامات إلى إجمالى الأصول (نسبة الدين), وذلك قياساً على (Abu Rishah & Al-Saeed,2014; Salehi & Soorestani,2019 Mohammadi et al.,2018)	رقابى	<i>LEV</i>	الرفع المالى
- +	ويقاس بمعدل العائد على الأصول (صافى الربح قبل الضرائب / إجمالى الأصول) قياساً على (Afesha,2015; Salehi & Soorestani,2019; Benjamin et al.,2015)	رقابى	<i>ROA</i>	الأداء المالى للشركة محل المراجعة
- +	ويعنى, كما أشارت دراسة (Musha,2017) عدد السنوات من تاريخ إشهار الشركة حتى سنة التحليل الإحصائى, وتم قياس عمر الشركة باللوغاريتم الطبيعي لعمرها معبراً عنه بعدد السنوات من تاريخ الإشهار حتى عام 2019, قياساً على (Musah,2017؛ على,2019).	رقابى	<i>Age</i>	عمر الشركة
	ويشير إلى تاريخ نهاية السنة المالية, وترتبط نهاية السنة المالية فى مصر بعبئ العمل بمكاتب المحاسبة والمراجعة, بشأن مراجعة القوائم المالية للشركات, ومردودها بشكل قد يؤثر على قيمة الأتعاب. وتم قياسه كمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا كانت السنة المالية تنتهى فى 12/31, ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وذلك قياساً على (Mohammadi et al.,2018).	رقابى	<i>Year End</i>	تاريخ نهاية السنة المالية
- +	يُعرف صافى رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل مخصوماً منه النقدية وما فى حكمها ومخزون آخر الفترة, وهو يتحكم فى احتمالية أن تكون الأصول قصيرة الأجل الأخرى بديلاً عن النقدية (زيتون,2019). ويقاس بـ (الأصول المتداولة - النقدية وما فى حكمها - الإلتزامات المتداولة / إجمالى الأصول) وذلك قياساً على (Salehi et al.,2020).	رقابى	<i>NWC</i>	صافى رأس المال العامل
متغير تحليل الحساسية				
	ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لـ (1+ نسبة النقدية وما فى حكمها إلى صافى الأصول), وذلك قياساً على دراسات (Habib et al.,2017؛ عفيفى,2015).	مستقل	<i>Ln_Cash</i>	لوغاريتم نسبة النقدية وما فى حكمها

4- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعها الباحث, والإحصاءات الوصفية, وكذلك نماذج الإنحدار المستخدمة في اختبار فروض البحث وتحليل النتائج, وذلك على النحو التالي:

1/4- أدوات وإجراءات الدراسة

اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية, والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة عن الفترة من 2013 حتى 2019, وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث, وذلك قياساً على (Salehi & Soorestani,2019 Benjamin et al.,2015; Gleason et al.,2017; Mohammadi et al.,2018; Lee & Lim,2021; Salehi et al.,2020). وقام الباحث بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق. وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج, وحساب, قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها. وأخيراً استخدام النسب والنماذج الملائمة لحساب بعض متغيرات الدراسة.

2/4- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

يُظهر الجدول رقم (3) وصف للمتغيرات المتصلة في نماذج الدراسة وهي (أتعاب المراجعة, الإحتفاظ بالنقدية, الأداء المالى للشركة محل المراجعة, التدفقات النقدية التشغيلية, صافى رأس المال العامل, عمر الشركة, حجم المنشأة, والرافعة المالية), إضافة إلى المتغيرات المنفصلة (الثنائية) وهي (حجم منشأة مراقب الحسابات, تاريخ نهاية السنة المالية).

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة						
Variables	N	Min	Max	Median	Mean	Std Deviation
Cash	340	-1.341	1.528	0.04150	0.10063	0.224402
LnFees	340	9.616	13.305	10.15620	10.14564	0.856833

بالجنيه		(15000)	(600000)	(105000)	(130960)	(103973)
Firm Size	340	17.188	23.796	20.04070	20.03050	1.666008
Lev	340	0.000	1.814	0.34150	0.37140	0.266755
Age	340	0.000	3.611	2.89000	2.74501	0.545833
ROA	340	-0.248	0.550	0.03450	0.04938	0.090204
NWC	340	-0.819	0.992	0.15650	0.17809	0.271970
CFO	340	-0.349	0.376	0.03100	0.03449	0.093643
الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة (الثنائية)						
		Big4	Non Big4	Total		
Audit Size	التكرار	155	185	340		
	النسبة المنوية	45.6%	54.4%	100%		
		31/12	غير ذلك	Total		
YearEnd	التكرار	304	36	340		
	النسبة المنوية	89.4%	10.6%	100%		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الأرصدة النقدية كنسبة من إجمالي الأصول يمثل (10%) من إجمالي أصول شركات العينة بإنحراف معياري بلغ (0.224) وبمقارنة متوسط الاحتفاظ بالنقدية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، لُوْحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (5%) في دراسة (Sheikh & Khan, 2015), بينما ينخفض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (15%) في دراسة عفيفي (2015), وبلغ (23%) في دراسة Habib et al. (2017), في حين يتقارب إلى حد كبير مع متوسط الأرصدة النقدية في دراسة (السواح, 2020؛ السيد, 2018) حيث بلغ (9%). وفيما يخص أتباع المراجعة, يتضح من الجدول أن أقصى قيمة لأتباع المراجعة للشركات بعينة الدراسة خلال الفترة من 2013 إلى 2019 هي (600000 جنيه), بينما أقل قيمة هي (15000 جنيه), وهي متقاربة مع أقل قيمة للأتباع في دراسة (مشابط, 2021) والتي بلغت (14000 جنيه). كما أن متوسط الأتباع لمعظم الشركات هو ما يقارب (131000 جنيه).

كما يتضح من الجدول أيضاً, أن متوسط حجم الشركات في عينة الدراسة (20), مما يدل على كبر حجم الشركات قيد الدراسة, وبإنحراف معياري قدره (1.66). كما أن متوسط الرافعة المالية للشركات (37%) مما يعنى اعتماد الشركات قيد الدراسة على التمويل الخارجى فى تمويل مشروعاتها وأصولها, بإنحراف معياري قدره (0.266) كما أن متوسط الأداء المالى للشركات قيد الدراسة بلغ (4.9%) بإنحراف معياري قدره (0.090) فى حين بلغ متوسط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات (17.8%) بإنحراف معياري قدره (0.093).

كما يتضح من الجدول أيضاً, أن عدد المشاهدات للشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4 عددها (155) مشاهدة بنسبة (45.6%), بينما عدد المشاهدات للشركات التى تم مراجعتها بواسطة مكاتب أخرى من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Non Big4 (185) مشاهدة, بنسبة (54.4%). كما أن عدد الشركات التى تنتهى السنة المالية لها فى 31 ديسمبر بلغ (304) مشاهدة بنسبة (89.4%), أما عدد المشاهدات للشركات الأخرى التى تنتهى فى يونيو أو فى مارس بلغ (36 مشاهدة) بنسبة (10.6%).

3/4 - علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث

		Audit Fees	Cash	Firm Size	Audit Size	NWC	ROA	Lev	Age	Year End	CFO
Audit Fees	Pearson Correlation	1	.012	.676**	.623**	-.158**	.006	.056	-.033	.146**	-.031
Cash	Pearson Correlation	.012	1	-.090*	-.060	.323**	.221**	-.176**	.001	.138**	.188**
Firm Size	Pearson Correlation	.676**	-.090*	1	.426**	-.191**	.061	.090*	-.143**	.105*	-.033
Audit Size	Pearson Correlation	.623**	-.060	.426**	1	-.101*	.015	.112*	-.019	.181**	-.041
NWC	Pearson Correlation	-.158**	.323**	-.191**	-.101*	1	.355**	-.518**	-.005	.386**	.046
ROA	Pearson Correlation	.006	.221**	.061	.015	.355**	1	-.232**	-.036	.274**	.414**

Lev	Pearson Correlation	.056	-.176**	.090*	.112*	-.518**	-.232**	1	.088	-.295**	-.122*
Age	Pearson Correlation	-.033	.001	-.143**	-.019	-.005	-.036	.088	1	-.062	.076
Year End	Pearson Correlation	.146**	.138**	.105*	.181**	.386**	.274**	-.295**	-.062	1	.110*
CFO	Pearson Correlation	-.031	.188**	-.033	-.041	.046	.414**	-.122*	.076	.110*	1

** Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

يتضح من الجدول السابق, عدم وجود ارتباط معنوي بين أتعاب المراجعة ومستوى الإحتفاظ بالنقدية. في حين يوجد ارتباط معنوي موجب بين أتعاب المراجعة وحجم الشركة عند مستوى أقل من (0.01) وبمعامل ارتباط (0.676). كذلك يوجد ارتباط معنوي موجب بين أتعاب المراجعة وكلاً من حجم منشأة المراجعة, وتاريخ نهاية السنة المالية, وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01) وبمعاملات ارتباط (0.623), (0.146) على الترتيب. كذلك يوجد ارتباط معنوي سلبي بين أتعاب المراجعة وصافي رأس المال العامل وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01) وبمعامل ارتباط (-0.031). بالإضافة إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين أتعاب المراجعة والتدفقات النقدية التشغيلية.

كما يوضح الجدول, وجود ارتباط معنوي موجب بين الإحتفاظ بالنقدية وكلاً من؛ صافي رأس المال العامل, ومعدل الأداء المالي للشركة, وتاريخ نهاية السنة المالية, والتدفقات النقدية التشغيلية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01) وبمعاملات ارتباط (0.323), (0.221), (0.138), (0.188) على الترتيب. بينما يوجد ارتباط سلبي معنوي بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية والرافعة المالية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01) وبمعامل ارتباط (-0.176).

4/4- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث

تم الاعتماد على نماذج الإنحدار لاختبار فروض البحث وذلك على النحو التالي:

1/4/4- نموذج اختبار الفرض الأول (H1)

لاختبار الأثر الإيجابي المعنوي لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, فى ظل الأخذ فى الحسبان بعض المتغيرات الرقابية, تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالى قياساً على (Gleason et al., 2017; Lee & Lim,2021; Mohammadi et al.,2018;)

$$\text{Ln. Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Cash}_{it} + \beta_2 \text{Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Audit Size}_{it} + \beta_4 \text{NWC}_{it} + \beta_5 \text{RoA}_{it} + \epsilon_{it} . \quad (1)$$

- حيث أن :

Ln.Audit Fees_{it}: اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة للشركة (i) عن السنة (t).

β₀ : الجزء الثابت فى معادلة الانحدار .

Cash_{it}: نسبة النقدية وما فى حكمها المحتفظ بها من جانب الشركة (i) خلال الفترة (t).

Firm Size_{it}: حجم الشركة (i) خلال الفترة (t).

Audit Size_{it}: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التى ينتمى لها مراقب الحسابات.

NWC_{it}: صافى رأس المال العامل للشركة (i) خلال الفترة (t).

RoA_{it}: معدل الأداء المالى على الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t).

ε_{it}: الخطأ العشوائى والذى يمثل التغيرات العشوائية فى قيمة أتعاب عملية المراجعة نتيجة لمتغيرات لم ترد بالنموذج.

2/4/4- نموذج اختبار الفرض الثانى (H2)

لاختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل على العلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات

غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, فى ظل الأخذ فى الحسبان بعض المتغيرات الرقابية. وتم تقدير الأثر التفاعلى بين المتغير المعدل (التدفقات النقدية التشغيلية), ومتغير الإحتفاظ بالنقدية, وذلك بضرب هذا المتغير فى المتغير المستقل بنموذج الإنحدار التالى, قياساً على (Le et al.,2018; Gill & Shah,2012):

$$\ln.Audit Fees_{it} = \beta_0 + \beta_1 Cash_{it} + \beta_2 OCF_{it} + \beta_3 (Cash * OCF)_{it} + \beta_4 Firm Size_{it} + \beta_5 Audit Size_{it} + \beta_6 NWC_{it} + \beta_7 RoA_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

OCFit: نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) خلال السنة (t).

(Cash * OCFit): يشير للأثر التفاعلى بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية ومستوى التدفقات النقدية التشغيلية.

3/4/4 - أدوات التحليل الإحصائى:

استخدم الباحث الإنحدار الخطى المتعدد **Multiple Linear Regression** لاختبار فروض الدراسة, وذلك لتقدير معلمات نماذج الإنحدار الخاصة بفروض البحث, وكذلك تحديد قيمة معامل التحديد المعدل (**Adj R2**) لكل نموذج, وتحليل التباين **ANOVA** لاختبار معنوية النموذج باستخدام **F-Test**. وعند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب إحصائية معامل تضخم التباين **Variance Inflation Factor (VIF)** ومؤشر التباين المسموح به (الذى يمكن قبوله) **Tolerance** لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية لتحديد درجة الارتباط الخطى الذاتى المتعدد **Multicollinearity** بين كل, أو بعض, المتغيرات المستقلة والرقابية, فإذا كانت إحصائية معامل تضخم التباين أقل من (10) أو مؤشر التباين أكبر من 5% فإن هذا يعنى عدم وجود ارتباط خطى ذاتى متعدد بين المتغيرات (بشير, 2003). وتم اجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج **SPSS** الإصدار رقم (22), وتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية 5%, ويتم رفض فرض العدم وبالتالي قبول الفرض البديل, إذا كانت القيمة الاحتمالية (**P-Value**) للنموذج, والمتغيرات المستقلة, أقل من 5%. بينما يتم قبول فرض العدم وبالتالي رفض الفرض البديل, إذا كانت القيمة الاحتمالية (**P-Value**) للنموذج والمتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوى 5% (حسن وأحمد, 2000).

4/4/4- تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

تتناول هذه الفرعية من البحث اختبار فروض البحث كما يلي:

1/4/4/4- نتيجة اختبار الفرض الأول (H1).

استهدف الفرض الأول للبحث (H1) اختبار الأثر الإيجابي المعنوي لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

H0: لا يؤثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية إيجاباً ومعنوياً على قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (1).

$$\text{Ln. Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Cash}_{it} + \beta_2 \text{Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Audit Size}_{it} + \beta_4 \text{NWC}_{it} + \beta_5 \text{RoA}_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (1).

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض الأول

Variables	β	Std.Error	T	Sig	Collinearity statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	5.853	0.399	14.665	0.000	-	-
Cash	0.394	0.140	2.813	0.005	0.880	1.136
Firm Size	0.260	0.020	12.999	0.000	0.782	1.279
Audit Size	0.704	0.065	10.778	0.000	0.818	1.222
NWC	- 0.122	0.123	-0.990	0.323	0.775	1.290
ROA	-0.381	0.356	-1.071	0.285	0.843	1.186
$R^2 = 0.604$		$\text{Adj } R^2 = 0.599$				
$F = 102.090$		$\text{Sig} = 0.000$				

يلاحظ الباحث تعليقاً على الجدول رقم(5) السابق ما يلي؛ أنه تم إجراء إختبار معنوية جودة توفيق الإنحدار بإستخدام إختبار (F.test) وحيث أن قيمة $F = 102.090$ بمستوى معنوية أقل من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم وكذلك يدل على تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (أتعاب عملية المراجعة), وأن قيمة Adjusted R2 تساوى (0.559) مما يدل على أن النموذج وما إشتمل عليه من متغيرات يمكنه تفسيره 59.9% من التغير الكلى فى قيمة أتعاب عملية المراجعة, وباقى النسبة قد يرجع إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان يمكن إدراجها وذات تأثير أو إلى الخطأ العشوائى. وبمقارنة قيمة Adjusted R2 للدراسة الحالية نجد أنها أعلى من قيمة معامل التحديد فى دراسة (Lee& Lim,2021) حيث بلغت (56.8%), بينما نقل عن قيمة معامل التحديد فى دراسة (Gleason et al.,2017; Griffin et al.,2010) حيث بلغت (81.29%) و(83.42%) على الترتيب. كذلك أوضحت نتائج إختبار Variance Inflation Factor(VIF) أن قيمة (VIF) كانت أقل من (10), وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار السابق لا يعانى من مشكلة الإزدواج الخطى.

كذلك يمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الإنحدار من خلال معاملات الإنحدار Coefficient, والتي تشير إلى أن معامل متغير مستوى الإحتفاظ بالنقدية يساوى (0.394) وقيمة احصائية T المقابلة له (2.813) بمستوى معنوية (0.005) وهو أقل من (5%), مما يعنى أن مستوى الإحتفاظ بالنقدية يؤثر معنوياً وبشكل إيجابى على قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1), القائل " يؤثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية إيجاباً على قيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Griffin et al.,2010; Benjamin et al.,2015; Gleason et al.,2017; Mohammadi et al.,2018; Lee & Lim,2021; Salehi et al.,2020;).

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد على حقيقة أن مراقبى الحسابات يعتبرون أن الإحتفاظ بالنقدية زيادة عن الحد الأمثل لها داخل الشركة يمثل أحد عوامل الخطر, مما يفرض عليهم بذل

المزيد من جهود أعمال المراجعة نتيجة زيادة مخاطر أعمال العميل ومخاطر المراجعة, وهو ما ينعكس فى الأخير على زيادة قيمة أتعاب عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية؛ نجد أن قيمة أتعاب عملية المراجعة تزداد بزيادة حجم المنشأة محل المراجعة, حيث يوجد هناك تأثير معنوى إيجابى بين حجم المنشأة محل المراجعة وقيمة أتعاب عملية المراجعة, وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Musha,2017; Ncube,2014؛ مشابط,2021؛ على,2019؛ على,2021؛ حسين,2021؛ الجندى,2020). وفى رأى الباحث أن هذا التأثير الإيجابى يُعد تأثيراً منطقياً, ويرجع ذلك إلى أن الحجم الكبير لمنشأة عميل المراجعة, يؤدي إلى كبر حجم المعاملات والصفقات التى تيرمها المنشأة وتعد عملياتها, هذا بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير المحاسبية, وهذا يتطلب بالتأكيد بذل المزيد من الجهد من قبل مراقب الحسابات, مما يؤدي إلى ارتفاع أتعاب عملية المراجعة.

كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد, وجود علاقة معنوية إيجابية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وقيمة أتعاب عملية المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Lee & Lim,2021; Gleason et al.,2017؛ حسين,2021؛ على,2021؛ على,2019؛ الجندى,2020), ويرى الباحث أن هذه النتيجة تُعد أيضاً نتيجة منطقية, لأنه كلما كان حجم منشأة مراقب الحسابات كبيراً, فإن هذا يدل على توافر الموارد والإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية, هذا بالإضافة إلى التأهيل المهني الملائم, فكل هذا يؤدي إلى استيفاء شروط القيد فى سجل هيئة الرقابة المالية, وبالتالي ارتفاع قيمة أتعاب عملية المراجعة التى يطلبها مراقب الحسابات من عميله (على,2019).

كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (5) وجود علاقة سلبية غير معنوية بين الأداء المالى للشركة محل المراجعة وقيمة أتعاب عملية المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (الجندى,2020؛ مشابط,2021؛ حسين,2021), فى حين اختلفت مع دراسات (Lee & Lim,2021; Gleason et al.,2017؛ على,2019) التى وجدت علاقة معنوية إيجابية بين الإداء المالى للشركة (ربحية الشركة) وقيمة أتعاب عملية المراجعة. كذلك أظهرت نتائج تحليل الإنحدار وجود علاقة سلبية غير معنوية بين صافى رأس المال العامل وقيمة أتعاب عملية المراجعة.

فى ضوء النتائج السابقة يمكن صياغة نموذج الإنحدار للفرض الأول الذى يوضح العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة فى ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$\ln. \text{Audit Fees}_{it} = 5.853 + 0.394 \text{Cash}_{it} + 0.260 \text{Firm Size}_{it} + 0.740 \text{Audit Size}_{it} - 0.122 \text{NWC}_{it} - 0.381 \text{RoA}_{it} + \epsilon_{it}.$$

2/4/4- نتيجة اختبار الفرض الثانى (H2).

استهدف الفرض الثانى للبحث (H2) اختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل على العلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

H0: لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (2).

$$\ln. \text{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Cash}_{it} + \beta_2 \text{OCF}_{it} + \beta_3 (\text{Cash} * \text{OCF})_{it} + \beta_4 \text{Firm Size}_{it} + \beta_5 \text{Audit Size}_{it} + \beta_6 \text{NWC}_{it} + \beta_7 \text{RoA}_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل نموذج الإنحدار رقم (2).

جدول رقم (6) نتائج تحليل الإنحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض الثانى

Variables	β	Std.Error	T	Sig	Collinearity statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	5.866	0.402	14.590	0.000	-	-
Cash	0.284	0.213	1.335	0.183	0.384	2.604
OCF	-0.010	0.356	-0.027	0.978	0.787	1.270
(Cash*OCF)	0.822	1.186	0.693	0.489	0.413	2.421
Firm Size	0.260	0.020	12.911	0.000	0.777	1.287
Audit Size	0.703	0.066	10.710	0.000	0.816	1.226

NWC	-0.107	0.127	-0.842	0.400	0.733	1.365
ROA	-0.405	0.394	-1.027	0.305	0.690	1.449
R² = 0.605		Adj R² = 0.597				
F = 72.659		Sig = 0.000				

يتضح من الجدول السابق رقم (6), أنه بعد إدخال التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة, أن النموذج ظل معنوياً, وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج, انخفضت انخفاض طفيف جداً من (59.9%) إلى (59.7%) وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج. كما يتضح من الجدول أيضاً أن إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة أقل من (10) مما يعنى عدم وجود ارتباط خطى ذاتى متعدد (Multicollinearity). كما تشير النتائج إلى الآتى:

- أن متغير مستوى الإحتفاظ بالنقدية بشكل منفرد, له تأثير إيجابى ومعنوى قبل إدخال متغير التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة, حيث كان معامل الانحدار له موجباً ويساوى (0.394). بينما أصبح له تأثير إيجابى ولكن غير معنوى, بعد إدخال التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة حيث أصبح معامل الانحدار له موجباً ويساوى (0.284), فى حين كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) تزيد عن 5% وتساوى (0.183).

- أن متغير التدفقات النقدية التشغيلية, بشكل منفرد, له تأثير سلبى وغير معنوى على قيمة أتعب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, حيث كان معامل انحدار متغير التدفقات النقدية التشغيلية سالباً ويساوى (- 0.010) وكانت القيمة الاحتمالية تزيد عن 5% وتساوى (0.978).

- أن المتغير الخاص بالتفاعل بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية له تأثير إيجابى غير معنوى على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعب عملية المراجعة, حيث كان معامل انحدار هذا المتغير, موجباً ويساوى (0.822), وكانت القيمة الاحتمالية (P-Value) تزيد عن 5% (0.489) ومن ثم لا يؤثر متغير التدفقات النقدية التشغيلية عندما يتفاعل مع

مستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتالى يتم قبول فرض العدم, ورفض الفرض البديل (H2), القائل باختلاف التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية. ويرى الباحث أن سبب عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل وجود التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير معدل للعلاقة, هو أن مقدار النقدية المحتفظ بها داخل الشركات المصرية قد لا يعتمد على مستوى التدفقات النقدية المتولدة داخل الشركات, وأنه فى حالة عدم وجود تمويل داخلى لبعض المشروعات قد تلجأ تلك الشركات للتمويل الخارجى.

فى ضوء النتائج السابقة يمكن صياغة نموذج الإنحدار للفرض الثانى الذى يوضح تأثير مستوى التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة فى ظل وجود المتغيرات الرقابية كما يلي:

$$\text{Ln.Audit Fees}_{it} = 5.866 + 0.284 \text{ Cash}_{it} - 0.010 \text{ OCF}_{it} + 0.822 (\text{Cash} * \text{OCF})_{it} + 0.260 \text{ Firm Size}_{it} + 0.703 \text{ Audit Size}_{it} - 0.107 \text{ NWC}_{it} - 0.405 \text{ RoA}_{it} + \varepsilon_{it}$$

5/4/4- التحليلات الأخرى

قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة محل الدراسة الخاصة بالتحليل الأساسى فى ظل الاعتماد على متغيرات جديدة يتم معالجتها كمتغيرات رقابية, وكذلك تغيير طرق قياس المتغيرات, وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسى وذلك قياساً على (Lee & Lim, 2021; Gleason et al., 2017; مشابط, 2021; حسين, 2021), وذلك كما يلي:

1/5/4/4 - حالة إدخال المتغيرات الرقابية

للحصول على المزيد من الدقة والوضوح للعلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة فى ظل المتغير المعدل والمتغيرات الرقابية التى تم اختبارها فى التحليل السابق, يتم إعادة اختبار فروض الدراسة بعد تعديل نموذج التحليل الأساسي, وذلك بإدخال متغيرات رقابية إضافية Control Variables وهذه المتغيرات يمكن أن تؤثر على المتغير التابع ويكون هناك دراسات سابقة أوضحت هذا التأثير (مشابط, 2021). وذلك حتى يتم إجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الأساسى والإضافي وتحديد مدى الاختلاف بينهم. وذلك للتحقق من قدرة التأثير على قوة أو اتجاه العلاقة محل الدراسة بعد إدخال المتغيرات الرقابية الإضافية وذلك قياساً على (Abu Rishah & Al-Saeed, 2014; Salehi & Soorestani , 2019; Musah, 2017; Mohammadi et al., 2018; على, 2019).

ومن ثم يستهدف التحليل الإضافي الإجابة على تساؤلين هامين, هما:

- التساؤل الأول, عما إذا كان التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية يختلف, بعد إدخال متغيرات رقابية إضافية جديدة مثل (الرافعة المالية, تاريخ نهاية السنة المالية, عمر الشركة).

- التساؤل الثانى, عما إذا كان التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية المراجعة يختلف باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية بعد إدخال تلك المتغيرات الرقابية الإضافية.

وللإجابة على هذين التساؤلين, قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الأول والثانى بالاعتماد على المدخل الرقابى لمعالجة المتغيرات وذاك على النحو التالى:

1/1/5/4/4 - نتيجة اختبار الفرض الأول فى ظل التحليل الإضافي

لم يتغير هدف هذا الفرض فى التحليل الإضافي عن الهدف فى التحليل الأساسي, ولكن فى هذا التحليل تم إضافة متغيرات رقابية جديدة, والتي تظهر فى نموذج الإنحدار رقم (3) كما يلي:

$$\text{Ln.Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Cash}_{it} + \beta_2 \text{Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Audit Size}_{it} + \beta_4 \text{NWC}_{it} + \beta_5 \text{RoA}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Lev}_{it} + \beta_8 \text{YearEnd}_{it} + \epsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن: Age_{it} - يشير إلى عمر الشركة (i).

Lev_{it} - يشير إلى درجة الرفع المالي للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Year End_{it}$ - يشير إلى تاريخ نهاية السنة المالية للشركة (i) خلال الفترة (t).

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للفرض الأول في ظل التحليل الإضافي

النموذج	نتائج اختبار الفرض الأول في ظل التحليل الأساسي نموذج (1)		نتائج اختبار الفرض الأول في ظل التحليل الإضافي نموذج (3)		Collinearity Statistics	
	β	P-Value	β	P-Value	Tolerance	VIF
Constant	5.853	0.000	5.617	0.000	-	-
Cash	0.394	0.005	0.392	0.005	0.880	1.136
Firm Size	0.260	0.000	0.262	0.000	0.759	1.318
Audit Size	0.704	0.000	0.699	0.000	0.782	1.279
NWC	- 0.122	0.323	-0.259	0.071	0.570	1.754
ROA	-0.381	0.285	-0.448	0.212	0.826	1.211
Age	-	-	0.083	0.131	0.966	1.035
Lev	-	-	-0.212	0.107	0.706	1.416
Year End	-	-	0.092	0.400	0.763	1.311
R^2	0.604		0.611		-	
Adj R^2	0.599		0.602		-	
F	102.090		64.968		-	
Sig	0.000		0.000		-	

يتضح من الجدول رقم (7) السابق, أنه بعد إدخال متغيرات رقابية جديدة (عمر الشركة, تاريخ نهاية السنة المالية, الزايفة المالية) لنموذج الإنحدار رقم (1), أن نموذج الإنحدار مازال معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الفرض الأول. كما أن معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$) والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار ارتفع من (59.9%) إلى (60.2%). ويعنى ذلك أن متغير مستوى الإحتفاظ بالنقدية إضافة إلى المتغيرات الرقابية الأخرى التي تم إضافتها لنموذج الإنحدار, يمكن أن تفسر 60.2% من التغيرات في قيمة أتعاب عملية المراجعة, وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائى في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من

المفروض إدراجها ضمن النموذج. كما يتضح من الجدول أيضاً أن إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (10) مما يعنى عدم وجود ارتباط خطى ذاتى متعدد (Multicollinearity). كما تشير النتائج إلى الآتي:

- معامل متغير مستوى الاحتفاظ بالنقدية يساوى (0.392) وبمستوى معنوية (0.005), وهو أقل من القيمة الاحتمالية 5% (P-Value), مما يعنى أن متغير مستوى الاحتفاظ بالنقدية فى حالة التحليل الإضافي ظل تأثيره إيجابي معنوى على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وهو نفس التأثير فى حالة التحليل الأساسي, وهو ما يُدعم صحة اختبار الفرض الأول للبحث.

- يوجد تأثير إيجابي معنوى لكلاً من حجم منشأة عميل المراجعة وكذلك حجم منشأة مراقب الحسابات على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وهو نفس التأثير فى حالة التحليل الأساسي.

- كذلك يوجد تأثير سلبي غير معنوى لكلاً من صافى رأس المال العامل ومعدل الأداء المالى للشركة على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وهو أيضاً نفس التأثير فى ظل التحليل الأساسي.

- يوجد تأثير إيجابي غير معنوى لمتغير عمر الشركة على قيمة أتعاب عملية المراجعة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Musha, 2017؛ على, 2019) التى كشفت عن وجود تأثير إيجابي معنوى لمتغير عمر الشركة على قيمة أتعاب عملية المراجعة. كذلك أظهرت نتائج تحليل الإنحدار فى ظل التحليل الإضافي, وجود تأثير إيجابي غير معنوى لتاريخ نهاية السنة المالية على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mohammadi et al., 2018) التى كشفت عن وجد علاقة إيجابية معنوية بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وقيمة أتعاب عملية المراجعة. وقد يرجع اختلاف النتائج إلى اختلاف بيانات التطبيق وحجم العينة.

- يوجد تأثير سلبي غير معنوى لمتغير الرافعة المالية على قيمة أتعاب عملية المراجعة, وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Musha, 2017; Mohammadi et al., 2018; منصور, 2021; الجندى, 2020؛ حسين, 2021؛ على, 2019), فى حين اختلفت مع نتائج دراسة (مشابط, 2021).

فى ضوء ما سبق, يتضح أن متغير مستوى الاحتفاظ بالنقدية كمتغير مستقل, ظل معنوياً وذو تأثير إيجابي على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية حتى بعد إدخال المتغيرات الرقابية الإضافية (التحليل الإضافي).

وبذلك أمكن للباحث الإجابة على التساؤل الأول عن ما إذا كان التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى الاحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية يختلف, بعد إدخال متغيرات رقابية إضافية. ويمكن صياغة نموذج الانحدار الثالث للفرض الأول في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

$$\text{Ln.Audit Fees}_{it} = 5.617 + 0.392 \text{ Cash}_{it} + 0.262 \text{ Firm Size}_{it} + 0.699 \text{ Audit Size}_{it} - 0.259 \text{ NWC}_{it} - 0.448 \text{ RoA}_{it} + 0.083 \text{ Age}_{it} - 0.212 \text{ Lev}_{it} + 0.092 \text{ Year End}_{it} + \epsilon_{it} \quad (3)$$

2/1/5/4/4 - نتيجة اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي

يظل الهدف من الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي كما في التحليل الأساسي ولم يتغير, وهو اختبار تأثير مستوى التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة الإيجابية المعنوية بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في ظل إدخال بعض المتغيرات الرقابية الإضافية. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (4).

$$\text{Ln.Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Cash}_{it} + \beta_2 \text{ OCF}_{it} + \beta_3 (\text{Cash} * \text{OCF})_{it} + \beta_4 \text{ Firm Size}_{it} + \beta_5 \text{ Audit Size}_{it} + \beta_6 \text{ NWC}_{it} + \beta_7 \text{ RoA}_{it} + \beta_8 \text{ Age}_{it} + \beta_9 \text{ Lev}_{it} + \beta_{10} \text{ YearEnd}_{it} + \epsilon_{it} \quad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (4).

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي

النموذج	نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الأساسي نموذج (2)		نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي نموذج (4)		Collinearity Statistics	
	β	P-Value	β	P-Value	Tolerance	VIF
Constant	5.866	0.000	5.641	0.000	-	-
Cash	0.284	0.183	0.289	0.174	0.383	2.610
OCF	-0.010	0.978	-0.136	0.705	0.770	1.299
(Cash*OCF)	0.822	0.489	0.823	0.487	0.412	2.428
Firm Size	0.260	0.000	0.261	0.000	0.754	1.325
Audit Size	0.703	0.000	0.696	0.000	0.779	1.283

NWC	-0.107	0.400	-0.256	0.084	0.538	1.860
ROA	-0.405	0.305	-0.416	0.294	0.681	1.468
Age	-	-	0.083	0.132	0.955	1.047
Lev	-	-	-0.216	0.102	0.699	1.431
Year End	-	-	0.097	0.378	0.760	1.316
R²	0.605		0.612		-	
Adj R²	0.597		0.600		-	
F	72.659		51.812		-	
Sig	0.000		0.000		-	

ومن تحليل نموذج الانحدار السابق, يتضح إرتفاع القوة التفسيرية لهذا النموذج عن النموذج الأساسي حيث ارتفعت قيمة Adj R2 إلى (60%), وبذلك يمكن تفسير أغلب التغيرات من خلال هذا النموذج. كما يتضح أن المعنوية الكلية للنموذج من خلال قيمة F الإحصائية تساوى (51.812) بمستوى معنوية (0.000) أى أن هذا النموذج مازال صالحاً لاختبار العلاقة محل الدراسة. كذلك يتضح من تحليل معاملات الانحدار وجود تأثير إيجابي معنوى لكل من متغيرات (حجم منشأة عميل المراجعة, حجم منشأة مراقب الحسابات) وهو نفس التأثير فى حالة التحليل الإساسى. كما أن هناك تأثير سلبى غير معنوى لكل من متغيرات (صافى رأس المال العامل, معدل الأداء المالى للمنشأة, درجة الرفع المالى), وتأثير إيجابي غير معنوى لكل من (تاريخ نهاية السنة المالية, عمر الشركة) كمتغيرات رقابية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالنظر أيضاً لنتائج تحليل الانحدار لتحديد مدى قبول أو رفض الفرض الثانى للبحث, يتضح أن معامل الانحدار للأثر التفاعلى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية ومستوى التدفقات النقدية التشغيلية يبلغ (0.823), وذلك عند مستوى معنوية أكبر من 5% (0.487), مما يعزز رفض الفرض الثانى للبحث. وهذا يعنى أن التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية المراجعة لا يختلف باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية فى ظل التحليل الإضافى. وذلك يتمشى مع النتائج التى تم التوصل إليها فى التحليل الأساسى. وبذلك أمكن للباحث الإجابة على التساؤل الثانى؛ والخاص بما إذا كان التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى

الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية المراجعة يختلف باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية بعد إدخال تلك المتغيرات الرقابية الإضافية.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار الرابع للفرض الثاني في ظل التحليل الإضافي كما يلي:

$$\begin{aligned} Ln.Audit\ Fees_{it} = & 5.641 + 0.289\ Cash_{it} - 0.136\ OCF_{it} + 0.823\ (Cash*OCF)_{it} + 0.261\ Firm\ Size_{it} + \\ & 0.696\ Audit\ Size_{it} - 0.256\ NWC_{it} - 0.416\ RoA_{it} + 0.083\ Age_{it} - 0.216\ Lev_{it} + 0.378\ Year\ End_{it} + \epsilon_{it} \end{aligned}$$

2/5/4/4 - حالة تغيير طريقة القياس

للتحقق من مدى قوة ومثانة Robustness النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي فيتم إعادة إجراء التحليل الأساسي مع إجراء بعض التغيرات في النماذج المستخدمة لاختبار فرضي البحث وهو ما يطلق عليه تحليل الحساسية Sensitivity Analysis وهذه التغيرات كما أوضحها دراسة (Gan,2019) إما أن تكون من خلال اختبار الاختيار الذاتي Self-Selection والذي يتم فيه جعل المتغير المستقل الرئيسي في التحليل الأساسي متغيراً تابعاً وجعل المتغير التابع متغيراً مستقلاً. ويشترط لذلك أن توجد دراسات سابقة أوضحت أن العلاقة تبادلية بين المتغير التابع والمتغير المستقل (مشابط,2021), أو أن يكون التغيير على التحليل الأساسي من خلال قياس متغيرات النماذج المستخدمة فيه بمقاييس بديلة.

ويرى الباحث أن الطريقة الأولى لإجراء تحليل الحساسية في هذا البحث غير ممكنة بسبب عدم منطقية العلاقة التبادلية بين المتغير التابع والمتغير المستقل. فلا يمكن أن يتغير أو يتأثر مستوى الإحتفاظ بالنقدية باختلاف الأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات. وبالتالي لا توجد دراسات سابقة تدعم هذه العلاقة التبادلية. لذلك سيتم استخدام الطريقة الثانية وهي استخدام مقاييس بديلة لمتغيرات نماذج التحليل الأساسي.

لذلك سيقوم الباحث في هذه الجزئية بإعادة تشغيل النموذج الأول والثاني في ظل استخدام مؤشر بديل لقياس المتغير المستقل "مستوى الإحتفاظ بالنقدية", ويتمثل هذا المؤشر في : لوغاريتم (1 + نسبة النقدية وما في حكمها إلى صافي الأصول). وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسي وذلك قياساً على دراسات (Habib et al.,2017)؛ عفيفي,2015) وذلك كما يلي:

1/2/5/4/4 - نتيجة اختبار الفرض الأول في ظل تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

لم يتغير هدف هذا الفرض في تحليل الحساسية عن الهدف في التحليل الأساسي, ولكن في هذا التحليل تم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل "مستوى الإحتفاظ بالنقدية" بمقياس بديل, ويمكن استخدام نموذج الانحدار رقم (5) لاختبار الفرض الأول في ظل تحليل الحساسية كما يلي:

$$\ln. \text{Audit Fees}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln. \text{Cash}_{it} + \beta_2 \text{Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Audit Size}_{it} + \beta_4 \text{NWC}_{it} + \beta_5 \text{RoA}_{it} + \epsilon_{it}. \quad (5)$$

حيث أن: $\ln. \text{Cash}_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لـ (1+ نسبة النقدية وما في حكمها إلى صافي الأصول) للشركة (i) خلال الفترة (t).

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (5).

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الأول في ظل تحليل الحساسية

النموذج	نتائج اختبار الفرض الأول في ظل التحليل الأساسي نموذج (1)		نتائج اختبار الفرض الأول في ظل تحليل الحساسية نموذج (5)		Collinearity Statistics	
	β	P-Value	β	P-Value	Tolerance	VIF
Constant	5.853	0.000	5.860	.000	-	-
Cash	0.394	0.005	.506	.007	.869	1.150
Firm Size	0.260	0.000	.260	.000	.782	1.278
Audit Size	0.704	0.000	.713	.000	.814	1.228
NWC	- 0.122	0.323	-.118	.338	.775	1.290
ROA	-0.381	0.285	-.388	.278	.840	1.190
R ²	0.604		0.604		-	
Adj R ²	0.599		0.598		-	
F	102.090		101.765		-	
Sig	0.000		0.000		-	

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0.598) وهذا يعنى أن القوة التفسيرية للنموذج فى ظل تحليل الحساسية لم تتخفص كثيراً عن التحليل الأساسي (0.599). كما يتضح من الجدول رقم (8) معنوية النموذج, حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.000) عند مستوى معنوية 5% , وهو ما يشير إلى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. وأيضاً وفقاً للجدول رقم (8) يتضح أن المتغير المستقل (مستوى الإحتفاظ بالنقدية) مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لـ (1+ نسبة النقدية وما فى حكمها إلى صافى الأصول) يؤثر إيجاباً على قيمة أتعاب عملية المراجعة عند مستوى معنوية أقل من 5%, مما يشير إلى عدم اختلاف التأثير الإيجابي المعنوى لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية المراجعة باختلاف تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (مستوى الإحتفاظ بالنقدية), مما يدعم صحة نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث فى ظل التحليل الأساسي.

كما يُظهر الجدول رقم (8) وجود تأثير إيجابى معنوى لكلاً من حجم منشأة عميل المراجعة وحجم منشأة مراقب الحسابات على قيمة أتعاب عملية المراجعة وذلك عند مستوى معنوية أقل من 5% , وهى نفس النتيجة بالتحليل الأساسي. فى المقابل يوجد هناك تأثير سلبى غير معنوى لكلاً من صافى رأس المال العامل ومعدل الأداء المالى للشركة على قيمة أتعاب عملية المراجعة وهى أيضاً نفس النتيجة فى ظل التحليل الأساسي.

2/2/5/4/4- نتيجة اختبار الفرض الثانى فى ظل تغيير طريقة قياس المتغير المستقل

لم يتغير هدف هذا الفرض فى تحليل الحساسية عن الهدف فى التحليل الأساسي, ولكن فى هذا التحليل تم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل "مستوى الإحتفاظ بالنقدية" بمقياس بديل, ويمكن استخدام نموذج الانحدار رقم (6) لاختبار الفرض الثانى فى ظل تحليل الحساسية كما يلي:

$$\ln.Audit Fees_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln. Cash_{it} + \beta_2 OCF_{it} + \beta_3 (Cash * OCF)_{it} + \beta_4 Firm Size_{it} + \beta_5 Audit Size_{it} + \beta_6 NWC_{it} + \beta_7 RoA_{it} + \beta_8 Lev_{it} + \beta_9 YearEnd_{it} + \epsilon_{it} \quad (6)$$

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (6).

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية

النموذج	نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية نموذج (2)		نتائج اختبار الفرض الثاني في ظل تحليل الحساسية نموذج (6)		Collinearity Statistics	
	β	P-Value	β	P-Value	Tolerance	VIF
Constant	5.866	0.000	5.872	0.000	-	-
Cash	0.284	0.183	0.375	0.168	0.419	2.386
OCF	-0.010	0.978	-0.011	0.976	0.784	1.275
(Cash*OCF)	0.822	0.489	0.972	0.500	0.454	2.201
Firm Size	0.260	0.000	0.259	0.000	0.778	1.286
Audit Size	0.703	0.000	0.711	0.000	0.811	1.234
NWC	-0.107	0.400	-0.104	0.416	0.733	1.365
ROA	-0.405	0.305	-0.412	0.298	0.689	1.451
R ²	0.605		0.604		-	
Adj R ²	0.597		0.596		-	
F	72.659		72.419		-	
Sig	0.000		0.000		-	

بتحليل نتائج الإنحدار الظاهرة في الجدول رقم (9) يتضح أن القوة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية ظلت تقريباً كما هي، حيث كانت قيمة (Adj R²) في التحليل الأساسي (0.597) وفي تحليل الحساسية (0.596). كما ظلت قيمة F الإحصائية في تحليل الحساسية مساوية تقريباً لنفس قيمة F الإحصائية في التحليل الأساسي، حيث كانت قيمة F في التحليل الأساسي (72.659) و(72.419) في تحليل الحساسية، وذلك عند مستوى معنوية (0.000)، مما يدل على قدرة النموذج على تفسير تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية في المتغير التابع.

وبالنظر لمعاملات الإنحدار في تحليل الحساسية يتضح أن العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة علاقة إيجابية غير معنوية، وهي نفس النتيجة في ظل التحليل الأساسي. كما أن العلاقة بين مستوى التدفقات النقدية التشغيلية بشكل منفرد وقيمة أتعاب عملية المراجعة علاقة سلبية غير معنوية وهي أيضاً نفس النتيجة في ظل التحليل الأساسي. كذلك

يتضح من نتائج تحليل الإنحدار أن المتغير الخاص بالتفاعل بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية ومستوى التدفقات النقدية التشغيلية له تأثير إيجابي غير معنوي على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة, وهو ما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. مما يدل على عدم وجود اختلاف فى التأثير الإيجابي لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية فى ظل تغيير طريقة قياس مستوى الإحتفاظ بالنقدية. وهو ما يدعم صحة اختبار الفرض الثانى فى ظل التحليل الأساسى.

ونخلص من تحليل الحساسية السابق أن النماذج المستخدمة فى اختبار فرضي البحث فى التحليل الأساسى ملائمة لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل, والدليل على ذلك أنه فى ظل تحليل الحساسية , وبناءً على نتائج تحليل الإنحدار, لم تختلف نتائجه عن نتائج التحليل الأساسى بشأن قبول ورفض فرضي البحث.

5- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تأسيساً على ما تقدم من الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كما يلي:

1/5 نتائج البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر التدفقات النقدية التشغيلية, كمتغير معدل, على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة, واختبار مدى تأثير بعض المتغيرات الرقابية على المتغير التابع محل الدراسة, وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وخلص البحث فى شقه التطبيقي, إلى قبول الفرض الأول (H1), الفائل بوجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وتم تعزيز هذه النتيجة من خلال إجراء التحليل الإضافي حيث تم التوصل فيه لنفس النتيجة التى تم التوصل إليها فى التحليل الأساسى. كما تم اختبار مدى متانة أو حساسية النموذج المستخدم فى اختبار تلك العلاقة من خلال تحليل

الحساسية والذي تم فيه إجراء التحليل باستخدام النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي ولكن باستخدام مقياس بديل للمتغير المستقل " مستوى الإحتفاظ بالنقدية". وتم التوصل لنفس النتيجة مما يدل على متانة النماذج المستخدمة في التحليل الأساسي.

كما خلاص البحث في شقه التطبيقي, إلى رفض الفرض الثاني (H2) وقبول فرض العدم, القائل: لا يختلف التأثير الإيجابي المعنوي لمستوى الإحتفاظ بالنقدية على قيمة أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التدفقات النقدية التشغيلية.

2/5 توصيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث ومروراً بالدراسة النظرية والتطبيقية ووصولاً لنتائج البحث يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة توجيه اهتمام الشركات إلى أن الإحتفاظ بالمستوى الأمثل للنقدية يتطلب تحقيق التوازن بين فوائد الإحتفاظ بالنقدية والتكاليف المرتبطة بها, وأن الانحراف عن هذا المستوى يؤثر سلباً على استمرارية وقيمة المنشأة مستقبلاً.

- وضع حدود لمستوى الإحتفاظ بالنقدية داخل قطاعات سوق الأوراق المالية المصرية مع مراعاة طبيعة نشاط كل قطاع, ومراعاة تحقيق التوازن بين المبالغ والتكاليف الحدية, ومدى خضوع كل نشاط للمعايير والاشتراطات القانونية لمستوى الإحتفاظ بالنقدية, مما يساهم في تحديد المستوى الأمثل للإحتفاظ بالنقدية.

- تشجيع هيئة الرقابة المالية على تنظيم دورات توعية لأهم المشاركين بسوق المال حول أهم دوافع إدارات الشركات للإحتفاظ بمزيد من الأصول النقدية, وتوضيح تأثير حرية التصرف المتاحة في الإختيار بين البدائل المحاسبية على إدارة السياسات النقدية للشركات.

- إدراج العديد من الموضوعات - ومنها دوافع ومحددات الإحتفاظ بالنقدية والآثار الناتجة عنها على العديد من النقاط المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومنها أتعاب عملية المراجعة- ضمن المقررات التي تدرس في كليات التجارة بالجامعات المصرية.

- استخدام الطرق والوسائل الملائمة لتحديد أتعاب مراقب الحسابات بحيث يتم من خلالها ربط أداء مراقب الحسابات من حيث الوقت والمجهود والتكلفة بالأتعاب التي يحصل عليها, ولا يتم تركها فقط لجهود التفاوض بين الطرفين.

- يجب على وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية, عقد دورات تدريبية للتعرف على كيفية قيام مراقبي الحسابات بمواجهة مخاطر عملية المراجعة ومخاطر التقاضي وآثرهما على قيمة أتعاب عملية المراجعة. وتفعيل البرامج التدريبية بمكاتب المحاسبة والمراجعة لتدريب العاملين فيها وبناء مهاراتهم وقدراتهم لزيادة خبرتهم ليصبحوا أكثر قدرة على تقديم أفضل خدمة بجودة وأتعاب معقولة.

3/5 مجالات البحث المقترحة

من النتائج والتوصيات السابق عرضها, يمكن عرض بعض مقترحات البحوث التي قد تكون مهمة مستقبلاً من وجهة نظر الباحث, منها:

- تأثير السوق الاحتكاري للمراجعة في مصر على سياسات تحديد قيمة أتعاب عملية المراجعة, مع التطبيق على بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- أثر الملكية المؤسسية على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة- دراسة تطبيقية.
- أثر الملكية الإدارية على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة- دراسة تطبيقية.
- أثر خصائص المدير التنفيذي على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة - دراسة تطبيقية.
- أثر البيانات الضخمة لدى عميل المراجعة على تحديد أتعاب المراجعة, دراسة تجريبية في بيئة الممارسة المهنية في مصر.
- تأثير درجة الالتزام الحوكمي على العلاقة بين مستوى الإحتفاظ بالنقدية وقيمة أتعاب عملية المراجعة- دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم, فريد محرم فريد, 2018, المخاطرة غير المنتظمة ومستوى الإحتفاظ بالنقدية وعوائد الأسهم: دليل تطبيقي من شركات مؤشر EGX100, *مجلة الفكر المحاسبي*, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 22(4):760-823.
- إبراهيم, محمد الشربيني, 2018, التأثير المشترك لخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, كلية التجارة, جامعة المنصورة, 42(3): 3-53.
- أمين, عصام حمدي مصطفى, 2021, أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية والاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية, *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, كلية التجارة, جامعة دمياط, 2(2):427-474.
- بشير, سعد زغول, 2003, *دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS*, الإصدار العاشر Version 10, المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية, بغداد.
- بلال, السيد حسن سالم, 2017, العلاقة بين جودة الأرباح والنقدية المحتفظ بها- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية, *مجلة الفكر المحاسبي*, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (4), الجزء الأول: 202-248.
- الجندي, تامر يوسف عبدالعزيز على, 2020, قياس اثر زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100, *مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, 4 (3):1-52.
- حسن, امتثال محمد وأحمد, محمد على محمد, 2000, *مبادئ الاستدلال الإحصائي*, قسم الإحصاء والرياضة والتأمين, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية.

- حسين, محمد سعد أحمد, 2021, العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وأتباع المراجعة- دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, 5(2):302-367.
- الديسطي, محمد عبدالقادر, 2013, إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتباع المراجع ومحتوى تقريره: بالتطبيق على البيئة المصرية, *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, كلية التجارة, جامعة المنصورة, 73 (1): 151-190.
- زلط, علاء عاشور عبدالله, 2019, دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الإحتفاظ بالنقدية وإنعكاساتها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, كلية التجارة, جامعة طنطا, 39(3): 48-99.
- زيتون, محمد خميس جمعة خطاب, 2019, أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة ومستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة البحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة طنطا, 6(2): 293-348.
- سمرة, ياسر محمد السيد عبدالعزيز, 2015, نموذج مقترح لقياس أتباع المراجعة فى ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة البحوث التجارية*, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, 37(2):465-516.
- السواح, تامر إبراهيم, 2020, أثر الملكية المؤسسية وجودة الأرباح على مستوى الإحتفاظ بالنقدية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, 4(2): 290-374.
- سويدان, ميشيل, 2010, بعض العوامل المحددة لأتباع التدقيق- دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى بورصة عمان, *مجلة الإقتصاد والإدارة*, جامعة الملك عبدالعزيز, المجلد 24(1): 49-86.
- السيد, محمد صابر حمودة, 2018, أثر أنماط هياكل الملكية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية, *مجلة الفكر المحاسبي*, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 8(22):1443-1523.

- سيف الإسلام, غادة محمد, 2018, دراسة العلاقة بين المحاسبة على القيمة العادلة وأتعاب عملية المراجعة: دراسة ميدانية, **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**, كلية التجارة بالإسماعيلية, جامعة قناة السويس, 9 (4): 173-198.
- الشواربي, محمد عبدالمنعم, 2018, دور أعضاء لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية, **مجلة الفكر المحاسبي**, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 22 (4): 267-327.
- ضيف الله, أسماء كمال مجاور, 2020, نموذج مقترح لقياس تأثير جودة المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية على قيمة الاحتفاظ بالأصول النقدية وما في حكمها وانعكاسها على قيمة المنشأة, رسالة دكتوراة غير منشورة, كلية التجارة, جامعة القاهرة.
- عبية, أحمد حسين, 2014, اثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية, **المجلة المصرية للدراسات التجارية**, كلية التجارة, جامعة المنصورة, 38 (3): 261-301.
- العطار, حسن عبدالحميد, 2003, دراسة إختبارية لمحددات أتعاب المراجعة في ظل التصورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية, **مجلة البحوث التجارية**, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, 25 (1): 169-199.
- عفيفي, هلال عبدالفتاح السيد, 2015, أثر حوكمة مجلس الإدارة على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية - دراسة إختبارية, **المجلة المصرية للدراسات التجارية**, كلية التجارة, جامعة المنصورة, 4: 51-118.
- على, صالح على صالح, 2021, دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**, كلية التجارة, جامعة دمياط, 2 (2): 89-129.
- على, محمود أحمد أحمد, 2019, أثر حجم منشأة مراقب الحسابات والخصائص التشغيلية لمنشأة عميله على قيمة أتعابه عن مراجعة القوائم المالية. دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, **مجلة المحاسبة والمراجعة**, كلية التجارة, جامعة بنى سويف, 8 (2): 186-240.

- محمد, أحمد سليم, 2017, العلاقة بين الإحتفاظ بالأصول النقدية والمسئولية الاجتماعية للشركات- دراسة تطبيقية, *مجلة الفكر المحاسبي*, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, 21(2):611-647.

- محمد, علي محسن, وسرور, جمال محمد, 2008, العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية, *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*, المجلد 22 (1): 133-166.

- المدهون, رغبة إبراهيم, 2014, العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي- دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير, غير منشورة, الجامعة الإسلامية, غزة.

- مشابط, نعمة حرب, 2021, أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة- دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, 5(1): 227-350.

- يوسف, أيمن يوسف محمود, 2019, التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى المديونية كمتغيرين معدلين للعلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, *مجلة البحوث المحاسبية*, كلية التجارة, جامعة طنطا, 6(2): 349-424.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- **Abbott, L. J., Gunny, K., & Pollard, T., 2017, The impact of litigation risk on auditor pricing behavior: Evidence from reverse mergers, *Contemporary Accounting Research*, 34(2): 1103-1127.**
- **Abu Risheh K., and Al-Saeed M., 2014, The Impact of IFRS Adoption on Audit Fees: Evidence from Jordan, *Accounting and Management Information Systems*, 13 (3): 520-536.**
- **Afesh T., 2015, Audit Fee Determinants and Audit Quality in Ethiopian Commercial Banks Ethiopian, *Journal of Business & Economics*, 5(2):159-186.**
- **Akhtar, T., Tareq, M. A., Sakti, M. R. P., and Khan, A. A., 2018, Corporate governance and cash holdings: the way for war-d. *Qualitative Research in Financial Markets*, 10(2):152-170.**

- Aktas, N., Louca, C., and Petmezas, D., 2019, CEO overconfidence and the value of corporate cash holdings. **Journal of Corporate Finance**, 54, 85-106.
- Alavi, H., Robati, M. and Yusefi-Asl, F., 2012, Agency problems and audit fees further tests of the free cash flow hypothesis, **The Iranian Accounting and Auditing Review**, 19 (2): 97-122 (in Persian).
- Ali, M. J., Singh, R. K. S., & Al-Akra, M., 2018, The impact of audit committee effectiveness on audit fees and non-audit service fees: Evidence from Australia, **Accounting Research Journal**, 31 (2):174-191.
- AL-Mutairi A., Naser K., and Al-Enazi N., 2017, An Empirical Investigation of Factors Affecting Audit Fees: Evidence from Kuwait, **International Advances in Economic Research**, 23: 333-347.
- Al-Najjar,B., 2015,The effect of governance mechanism on small and medium-sized enterprise cash holding: evidence from the United Kingdom, **Journal of Small Business Management**,53.(2):303-320.
- Alnorl,F., 2020, Cash holdings: Do they boost or hurt firms' performance? Evidence from listed non-financial firms in Saudi Arabia, **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**,13.(5): 919-934.
- Arena, M., & Julio, B., 2015, The Effects of Securities Class Action Litigation on Corporate Liquidity and Investment Policy, **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 50(1):251–275.
- Arouri, M., & Pijourlet, G., 2017, CSR Performance and the Value of Cash Holdings: International Evidence, **Journal of Business Ethics**, 140(2):263–284.
- Asthana, S. C., & Boone, J. P., 2012, Abnormal audit fee and audit quality. *Auditing, A Journal of Practice & Theory*, 31(3), 1-22.
- Bates, T. W., Kahle, K. M., & Stulz, R. M., 2009, Why do U.S. firms hold so much more cash than they used to?, **Journal of Finance**, 64(5), 1985–2021.
- Beardsley E., Lassila D., and Omer T., 2019, How Do Audit Offices Respond to Audit Fee Pressure? Evidence of Increased Focus on Non audit Services and their Impact on Audit Quality, **Contemporary Accounting Research**, 36 (2): 999–1027.

- Bell, T., W. Landsman, and D. Shackelford, 2001, Auditors' Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and Evidence, **Journal of Accounting Research** 39: 35–43.
- Benjamin, S., Ramachandran, J., Marathamuthu, M. and Mohamed, Z., 2015, "Cash holdings and their impact on audit fees", available at: <http://ssrn.com/abstract=2723236> (accessed December 20, 2017).
- Boo, E. F., & Sharma, D., 2008, The association between corporate governance and audit fees of bank holding companies, **Corporate Governance**, **The international journal of business in society**, 8 (1):28-45.
- Bukit, R.B. and Iskandar, T.M., 2009, Surplus free cash flow, earnings management and audit committee, **International Journal of Economics and Management**, 3 (1):204-233.
- CAI, W., Zeng, C., Lee, E., & Ozkan, N., 2016, Do business groups affect corporate cash holdings? Evidence from a transition economy, **China Journal of Accounting Research**, 9:1-24.
- Calcagnini, G., Gehr, A., & Giombini, G., 2010, Cash holdings, firm value and the role of market imperfections. A cross country analysis In **The economics of imperfect markets** (pp. 51-71). **Physica-Verlag HD**.
- Callaghan, J. H., Parkash, M., & Singhal, R., 2008, The impact of the multi-jurisdiction disclosure system on audit fees of cross-listed Canadian firms, **The International Journal of Accounting**, 43(2):99-113.
- Chen, N. X., 2014, Repatriation taxes and the value of cash holdings, Working paper, **the Paul Merage School of Business**, University of California.
- Chen, Y.R., 2008, Corporate governance and cash holdings: listed New Economy versus old firms, **An International Review**, 16(5):430-442.
- Choi, J. H., Kim, J. B., & Zang, Y., 2010, Do abnormally high audit fees impair audit quality?. **Auditing, A Journal of Practice & Theory**, 29(2): 115-140.
- Chung, R., Firth, M. and Kim, J.B., 2005, Earnings management, surplus free cash flow and external monitoring, **Journal of Business Research**, 5(6): 766-776.
- DeFond, M. & Zhang, J., 2014, A review of archival auditing research, **Journal of Accounting and Economics**, 58: 275–326.
- Dittmar, A., & Mahrt-Smith, J., 2007, Corporate governance and the value of cash holdings, **Journal of Financial Economics**, 83: 599–634.

- Dittmar, A., Mahrt-Smith, J. and Servaes, H., 2003, International corporate governance and corporate cash holdings, **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, 38(1):111-133.
- Dudley,E., and N.,Zhang., 2016,Trust and corporate cash holdings, **Journal of Corporate Finance**.41: 363-387.
- Etemad, M., & Joker, E., 2016, Relation between firm diversification and the value of corporate cash holding for firms accepted in stock market, **International Research Journal of Applied and Basic Sciences**,10:99-104.
- Ettredge, M., Fuerherm, E. E., & Li, C., 2014, Fee pressure and audit quality, **Accounting, Organizations and Society**, 39:247-263.
- Farinha,J.,C,Mateus and N,Soares., 2018, Cash holding and earnings quality: evidence from the main and alternative UK markets, **International Review of Financial Analysis**, 56:238-252.
- Ferreira, M.A., &Vilela, A.S., 2004, Why do firms hold cash? Evidence from EMU countries, **European Financial Management**, 10:295–319.
- **Foley,C.,Hartzell,J.,Titman,S.& Twite,G.**, 2007, why do firms hold so much cash? A tax-Based Explanation, **Journal of financial Economics**, 86 (3) :.579-607.
- Gan H., 2019, Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency, **Quantitative Finance & Accounting**, 52:1085–1118.
- Gill, A. and C. Shah., 2012, Determinants of cash holdings: Evidence from Canada, **International Journal of Economics and Finance** 4 (1): 70-79.
- Gist, W., 1992 , Explaining variability in external audit fees, **Accounting & Business Research**, 23 (89):74-79.
- Gleason, K.C., Greiner, A.J. and Kannan, Y.H. ,2017, Auditor pricing of excess cash holdings, **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 32 (3):423-443.
- Griffin, P.A., Lont, D.H. and Sun, Y., 2010,Agency problems and audit fees: further tests of the free cash flow hypothesis, **Accounting and Finance**, 50(2): 321-350.
- Guizani, M., 2017, The financial determinants of corporate cash holdings in an oil rich country: Evidence from Kingdom of Saudi Arabia, **Borsa Istanbul Review**, 17(3):133-143.

- Gul, F. A., & Tsui, J. S. L., 1998, A test of the free cash flow and debt monitoring hypotheses: Evidence from audit pricing, **Journal of Accounting & Economics**, 24: 219-237.
- Gul, F., and J. Tsui., 2001, Free Cash Flow, Debt Monitoring and Audit Pricing: Further Evidence on the Role of Director Equity Ownership, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 20: 71–84.
- Habib, A., Monzur Hasan, M., & Al-Hadi, A. ,2017, Financial statement comparability and corporate cash holdings, **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 13(3), 304–321.
- Hall, T., Mateus, C., and Mateus, I. B., 2014, What determines cash holdings at privately held and publicly traded firms? Evidence from 20 emerging markets, **International Review of Financial Analysis**, 33, 104-116.
- Hallak R., and Silva A., 2012, Determinants of Audit and Non-Audit Fees Provided by Independent Auditors in Brazil, **Revista Contabilidade & Finanças – USP**, 23 (60): 223-231.
- Handayani, Heny ; Muharam , Harjum ; Mawardi , Wisnu ., 2019 , Determinants of the Stock Price Volatility in the Indonesian Manufacturing Sector , **International Research Journal of Business Studies** ,11(3):179 – 193.
- Harford, J., Mansi, S. A., and Maxwell, W. F., 2008, Corporate Governance and Firm Cash Holdings in the US, **Journal of financial economics**, 87(3):535-555.
- Hassan, Y., & Naser, K., 2013, Determinants of audit fees: Evidence from an emerging economy, **International Business Research**, 6 (8), 13-25.
- Hay, D., W. Knechel, and H. Ling., 2008, Evidence on the Impact of Internal Control and Corporate Governance on Audit Fees, **International Journal of Auditing**, 12 (1): 9–24.
- Hilgen,MH., 2015, **The determinants of cash holdings: evidence from German listed firms.**(master Thesis), Bottom of Form.
- Houston, R., M. Peters, and J. Pratt., 2005, Non litigation Risk and Pricing Audit Services, **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 24: 37–53.
- Jensen, M. C., 1986, Agency costs of free cash flow, corporate finance, and takeovers, **The American economic review**, 76(2):323-329.
- Jensen, M.C., 1989, Eclipse of the public corporation. **Harvard Business Review**, 5: 61-74.

- **Jizi, M., & Nehme, R., 2018, Board monitoring and audit fees: the moderating role of CEO/chair dual roles. *Managerial Auditing Journal*, 33 (2), 217-243.**
- **Johl, S., Subramaniam, N., & Zain, M. M., 2012, Audit committee and CEO ethnicity and audit fees: some Malaysian evidence. *The International Journal of Accounting*, 47(3):302-332.**
- **Kannan, Y., T. Skantz, and J. Higgs., 2014, The Impact of CEO and CFO Equity Incentives on Audit Scope and Perceived Risks as Revealed through Audit Fees, *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33: 111–139.**
- **Kariuki, S. N., Orwa, G. O., & Namusonge, G. S., 2015, determinants of corporate cash holdings: evidence from private manufacturing firms in Kenya, *International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences*, 4(6):15-33.**
- **Khamees, B. A., 2012, Predicting the Stock Return Direction Using Artificial Neural Network : The Case of Amman Stock Exchange. 8(3): 566–580.**
- **Khan, A., Bibi, M., & Tanveer, S., 2016, The Impact of Corporate Governance on Cash Holdings: A Comparative Study of the Manufacturing and Service Industry. *Financial Studies*, 20(3): 40–79.**
- **Khodadadi, V. and Hajizadeh, S., 2011, Agency theory and independent audit fees (testing free cash flow hypothesis), *Journal of Experimental Studies on Financial Accounting*,1(2): 76-92.**
- **Kikhia, H. Y., 2015, Determinants of audit fees: Evidence from Jordan, *Accounting and finance Research*, 4(1): 42-53.**
- **Kim, J. B., Lee, J. J., & Park, J. C., 2015, Audit quality and the market value of cash holdings: The case of Office-level auditor industry specialization. *Auditing: A Journal of Theory & Practice*, 34(2):27-57.**
- **Kim,H., 2016, Principal component analysis on the theory of corporate cash holdings for Korean Chaebol firms. *Journal of the Korea academia-Industrial cooperation society*.17:255-263.**
- **La Cava, G.,& Windsor,C., 2016, Why Do Companies Hold Cash? The Reserve Bank of Australia. Retrieved from. <https://www.rba.gov.au/publications/rdp/2016/pdf/rdp2016-03.pdf>.**
- **Le, D. H., p. L. Tran.T. P. Ta and D. M. VY., 2018, Determinants of corporate cash holdings: Evidence from UK listed firms. Peer-Reviewed and open access Journal 14 (3): 561-569.**

- Lee,S. and Lim,J., 2021, Effects of CEO characteristics on the relationship between excess cash holdings and audit effort, **Applied Economics**, 2905-2929.
- Leidner, J. J., & Lenz, H., 2017, Client's business risk, public-interest entities, and audit fees: The case of German credit institutions. **International Journal of Auditing**, 21(3): 324-338.
- Magerakis,E.,Siriopoulos,C.,&Tsagkanos,A., 2015, Cash holdings and firm characteristics: Evidence from Uk market, **Journal of risks & Control**.2(1):19-43.
- Maheshwari, Y. and K. T. V. Rao., 2017, Determinants of corporate cash holdings, **Global Business Review** 18 (2): 118-135.
- Mohammadi,M.,Kardan,B.,M., Salehi., 2018, The relationship between cash holdings, investment opportunities and financial constraint with audit fees, **Asian Journal of Accounting Research**, 3(1):15-27.
- MohammadRezaei, F., Mohd-Saleh, N., & Ahmed, K., 2018, Audit firm ranking, audit quality and audit fees: Examining conflicting price discrimination views, **The International Journal of Accounting**, 53(4): 295-313.
- Musah, A., 2017, Determinants of audit fees in a developing economy: evidence from Ghana. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 7(11): 716-730.
- Naser, K., & Hassan, Y. M., 2016, Factors influencing external audit fees of companies listed on Dubai Financial Market. **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, 9 (3):346-363.
- Ncube, T., 2014, The Determinants of External Audit Fees in Zimbabwe Listed Companies. **International Journal of Management Sciences and Business Research**, 3(10).
- Nikolov, B., and Whited, T. M., 2014, Agency Conflicts and Cash: Estimates from a Dynamic Model, **The Journal of Finance**, 69(5):1883-1921.
- Opler, T., Pinkowitz, L., Stulz, R. and Williamson, R., 1999, The determinants and implications of corporate cash holdings, **Journal of Financial Economics**, 52 (1): 3-46.
- Ozkan, A. and N. Ozkan. 2004. Corporate cash holdings: An empirical investigation of UK companies, **Journal of Banking and Finance**, 28 (9): 2103-2134.
- Pham, N. K., Duong, H. N., Pham, T. Q., & Ho, N. T. T., 2017, Audit firm size, audit fee, audit reputation and audit quality: The case of listed

- companies in Vietnam. **Asian Journal of Finance & Accounting**, 9(1): 429-447.
- Qi, B., L. Li, Q. Zhou, and J. Sun., 2017, Does internal control over financial reporting really alleviate agency conflicts?, **Accounting and Finance** 57(4):1101-1125.
 - Rusmin, R., Astami, E.W. and Hartadi, B., 2014, The impact of surplus free cash flow and audit quality on earnings management: the case of growth triangle countries, **Asian Review of Accounting**, 22 (3): 217-232.
 - Salehi M., and Soorestani N., 2019, The Effect of Audit Committee and Board of Directors Characteristics' on Audit Fees and Internal Control Quality in Iran. **Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia y la Empresa**, (28): 23-42.
 - Schumacher, P., 2011, Speech presented at the 2011 Forum on Auditing in Small Business Environment, Dallas, Texas. (3.11.2011). http://pcaobus.org/News/Events/Documents/2011Forums/Dallas_Slides.pdf.
 - Sheikh, N and Khan, M., (2015). " The Impact of board attributes and insider ownership on corporate cash holdings: evidence from Pakistan". *Pakistan Journal of commerce and social sciences*, Vol.9.No.1, pp.52-68.
 - Shleifer, A., & Vishny, R.W., 1997, A survey of corporate governance. **The Journal of Finance**, 52 (2):737.
 - Simunic, D.A., 1980, The pricing of audit services: theory and evidence, **Journal of Accounting Research**, 18 (1): 161-190.
 - Sun, Q., Yung, K., & Rahman, H., 2012, Earnings quality and corporate cash holdings. **Accounting and Finance**, 52:543-571.
 - Sundgren, S., & Svanström, T., 2013, Audit office size, audit quality and audit pricing: evidence from small-and medium-sized enterprises, **Accounting and Business Research**, 43(1): 31-55.
 - Tahir, M. S., Alifiah, M. N., Arshad, M. U., & Saleem, F., 2016, Financial theories with a focus on corporate cash holding behavior: A comprehensive review, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 6(3S): 215-219.
 - Urhoghide, R., and Izedonmi, F., 2015, An Empirical Investigation of Audit Fee Determinants in Nigeria, **International Journal of Business and Social Research**, 5(8):48-58.
 - Wright, P., M. Kroll, J. Krug, and M. Pettus., 2007, Influences of Top Management Team Incentives on Firm Risk-taking, **Strategic Management Journal**, 28 (1): 81–89.

- Yahyazadehfar M., Shababi H., and Hosseini S., 2015, Investigation of Relationship between Ownership Concentration and Auditing Fees in listed firms of Tehran Stock Exchange. **International Journal of Management, Accounting and Economics**, 2 (8): 891- 901.
- Zahedi, J., 2015, Ownership Concentration , Cash Holding and Firm Value, **International Journal of Management, Accounting and Economics**, 2(8): 902–912.